الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيان عاشور
كلية العلوم الطبيعة والحياة
قسم علوم الأرض

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في الجغرافيا و تهيئة الإقليم

تخصص : المدن, الديناميكية المجالية و التسيير

الموضوع

دور التخطيط الإقليمي في التنمية المحلية
دراسة حالة بلدية الجلفة

من إعداد الطالبة:

- عبد الصمد سمية إيمان

لجنة المناقشة:

الأستاذ : بن عبد الرحمان علي..... رئيسا

الأستاذ :عرابي سالم محمد ..... مقررا

الأستاذ :سنوسي سميرة ..... ممتحنا

2022/2021

الشكر و التقدير

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة، فالحمد لله حمدا كثيرا، نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور المشرف عرابي سالم على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إطراء موضوع دراستنا ولا ننسى تقديم الشكل الجزيل لكل الأساتذة المحترمين والأستاذات بقسم علوم الأرض و الكون نقول لكم شكرا جزيلا على كل مجهوداكم معنا خلال سنوات دراستنا.

بالإضافة إلى كل من استقبلنا بصدر رحب في المؤسسات التي توجهت لها بغرض الحصول على المعلومات اللازمة لإتمام هذا العمل وهم كالتالي :

- قادري فاتح "مدير مديرية البرمجة و المتابعة المالية "
- عبد الوهاب عيسى "مديرية البرمجة و المتابعة المالية"
- عبد السلام " مصلحة التقنية لبلدية الجلفة "

الإهداء

إلى عائلتي و كل من ساندني بكلمة طيبة اهدي هذا العمل

و اخص بالذكر صديقتاي الغائبتان لكن حاضرتان في القلبي دائما :

- المقدم سمية
- بوعبدلي أماني

المقدمة

مقدمة عامة

يحتل موضوع التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية خاصة مركزًا مهمًا بين مواضيع الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات والبرامج الحكومية والمنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية، ذلك أنها عملية ومنهجًا ومدخلا وحركة وخطة وبرنامجا يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة الركود والضعف إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل وتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها، وتوفير المناخ والأرضية الملائمة للتنمية الوطنية وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساندة من الهيئات الحكومية.

يحظى مجال التهيئة الإقليمية باهتمام متزايد في إطار التنمية الدول فهو يعتبر فن توزيع السكان و نشاطاتهم و التجهيزات المختلفة بنظام و ترتيب على المجال أو إقليم ما ، مع الأخذ بعين الاعتبار مؤهلات كل منطقة و خصائصها ، وهي تهدف إلى تحسين ظروف العيش لدى المواطنين ، وتثمين الإقليم و لاستغلال الجيد له على المدى القصير و المتوسط و الطويل.

في ظل تراكم الأعباء التنموية و الاقتصادية و من اجل تحقيق اكبر قدر من الأهداف المسطرة لجأت الدولة إلى تقسيم مختلف الوظائف التنموية على مستوى محلي ، و هذا ما أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المحلية و التي يقصد بها مجموعة العمليات التي تثري النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية في منطقة معينة من تعبئة وتنسيق بين مواردها ، كما يعرفها آخرون على أنها مفهوم حديث مرتبط بأسلوب العمل الجماعي و الاقتصادي بحيث يساهم في تغيير طريقة التفكير والعمل و الحياة ، عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية على أن يكون الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير و الإعداد و التنفيذ وذلك باستخدام أسلوب التخطيط الإقليمي.

ظهر التخطيط في البداية كمفهوم أولي بسيط إلى أن أصبح علما قائما بذاته واسع الحدود له نظرياته و منظريه ، مبادئه ، أركانه و حتى الأطر القانونية المنظمة له ، وهذا راجع لتطور حاجيات الإنسان التي أدت هي الأخرى إلى تطور ذهنياته و مداركه . فجعلته دائما يفكر في إيجاد الحلول و بدائل للصعوبات التي قد يواجهها مستقبلا فكان التخطيط نتاج هذا التفكير يتعدى حدود الماضي و الحاضر يتنبأ بالمستقبل وفق حقائق علمية .من أهم أنواع التخطيط هو التخطيط الإقليمي الذي يلقى إقبالا واسعا من قبل الجماعات المحلية في أي دولة فهو يجمع في مفهومه التخطيط أولا و التهيئة ثانيا و العديد من المجالات الاقتصادية و الاجتماعية الأمر الذي يدفع إلى تحريك عجلة التنمية على المستوى الوطني و المحلي.

تلتقي التنمية المحلية و التخطيط الإقليمي في عدة نقاط أبرزها البلدية التي تعتبر النواة الرئيسية وجماعة محلية قاعدية في الدولة الجزائرية تم إشراكها في عمليات التخطيط لتنمية وذلك عن طريق المخطط البلدي للتنمية فهذا المخطط يصور لنا واقع الاحتياجات السكنية في كل إقليم مع تحديد كافة الأهداف المرجوة منه لبعث التنمية المحلية و إنعاش الاستثمار المحلي في الأفق.

الإشكالية :

من خلال عنوان موضوع بحثي فإن هناك عدة أسئلة تتبادر إلى ذهني في محاولة لفهم و إدراك أبعاد الموضوع و تقديم بحث علمي على أساس الأسئلة المطروحة.

لذا فإن السؤال الأساسي هنا هو : ما هو دور التخطيط الإقليمي في التنمية المحلية ؟ دراسة حالة بلدية الجلفة

أما الأسئلة الفرعية فهي كالتالي :

- ما المقصود بالتخطيط الإقليمي وما هي نظرياته؟
- ما المقصود بالتنمية المحلية؟وما هي الأسس التي تقوم عليها ؟
- العلاقة بين التخطيط و التنمية ؟
- ماهية البلدية و إمكانياتها ؟
- ما هو دور الجماعات الإقليمية و المحلية في التخطيط و التنمية ؟

منهجية البحث :

في هذا البحث تمت معالجة أهمية التخطيط الإقليمي للحصول على تنمية محلية في 04 فصول وهي كالتالي :

- الفصل التمهيدي ناقشنا المفاهيم الأساسية لكل من التخطيط و التنمية مع ذكر أشكال التخطيط الإقليمي و أهدافه و المؤشرات التنمية و أهدافها انعكاساتها على الواقع.
- الفصل الأول استعرضنا خصائص منطقة الدراسة (بلدية الجلفة) من الناحية التاريخية و الطبيعية و الاجتماعية مع أخر الإحصائيات المتوفرة .
- الفصل الثاني تطرقنا إلى البلدية مفهوما، قانونا، تشريعا و مخططها البلدي التنموي وطريقة سيره و أهدافه.
- الفصل الثالث و الأخير قمنا بجمع كافة المشاريع التنموية المدرجة في مخططات التنموية لبلدية الجلفة مابين 2020/2010 وقمنا بتحليلها ودراستها و مقارنة أهدافها مع التوجيهات العامة لكل من مخطط الوطني و الجهوي لتهيئة الإقليم و ذكر المشاكل و العراقيل التي واجهته و اقتراح بعض التوصيات و الحلول .

الفصل التمهيدي :

مفاهيم عامة حول التخطيط الاقليمي و التنمية المحلية

مقدمة :

من اجل دراسة دور التخطيط الاقليمي في التنمية المحلية ينبغي علينا تقديم المفاهيم الاساسية حول كلا الموضوعين و اهمية كلا منهما على حدا , حيث ان التخطيط الاقليمي كموضوع له منهج و اسلوب قديم في العالم الا انه يعد في جزائر من الموضوعات الحديثة لهذا يجب علينا القيام بدراسة شامله له لمعرفة الى اي حد بمكن ان يتدخل في التنمية المحلية و يؤثر عليها و كل هذا في اطار البلدية ووفقا لتشريعات القانون الجزائري و مواده .

1. مفهوم التخطيط :

هو وضع خطة لي تحقيق هدف ما خلال مدة زمنية محددة.

2. مفهوم الاقليم :

يعتبر مفهوم الاقليم من اقدم المفاهيم الجغرافية فمنذ اكثر من الفي عام و الجغرافيا تتركز على وصف الارض الى يدلنا على ذلك محاولات العديدة لتقسيم الارض الى اقاليم مساحية يتميز كل منها بصفات و خصائص معينة ومن بين تلك المحاولات ما قام بها بطليموس و الخواريزمي و محاولات رتر الذي دعا الى الجغرافيا الاقليمية و تتدخل مجموعة من العوامل الجغرافية في الاقليم فتجعلة متباين مكانيا و زمانيا مما يساعد على خلق اقاليم متعددة جغرافيا الا انها محددة مساحيا بظروف مميزة و سكان يتواجدون مكانيا في هذه الرقعة المساحية **[03]**

3. مفهوم التخطيط الاقليمي :

ينبثق التخطيط الإقليمي من التخطيط القومي الشامل، ويحدد الخطوط العريضة التي توجه نحو الإقليم وتطوره اقتصاديًا واجتماعيًا خلال الفترة المحددة لتنفيذ المخطط .و يتم ذلك عن طريق الترابط والتكامل بين ما تسفر عنه دراسات للعديد من العناصر الأساسية الخاصة بكل إقليم كالبيئة الطبيعية ومصادر الطاقة والموارد البشرية وما إلى ذلك . **[01]**

و قبل أن نتناول بالعرض موضوع نود أن نوضح ما هو المقصود بالتخطيط الإقليم :

هو دراسة شاملة للموارد البشرية و الطبيعية في إقليم جغرافي معين و ذلك لمعرفة إمكانياته و الموارد المتاحة لاستغلالها للنهوض بالإقليم و إنعاشه و يتم ذلك بوضع خطط تنمية على صعيدين الاقتصادي و الاجتماعي التي يتمخض عنها عدد من المشاريع و البرامج التنموية صحية و تعليمية و استثمارية...

4. العلاقة بين التخطيط الاقليمي و التخطيط :

اختلفت وجهات النظر حول العلاقة بين التخطيط و التخطيط الاقليمي فهناك من اعتبر التخطيط الاقليمي دخيلا على التخطيط في حين اعتبر اخرون ان التخطيط اقليمي فرعا من فروع التخطيط يركز في دراسته على الاقاليم المتباينة مكانيا مع وجود علاقات مكانية تختص بالتنسيق و التخطيط و اعادة البناء. **[03]**

5. أهم أشكال المخططات الإقليمية :

1.5. المخطّط الوطني للتهيئة الإقليمية (SNAT) :

يُعتبر المخطّط الوطني للتهيئة العمرانية المادّة الأساسية و الخام المشكّلة لهذا القانون، حيث يجسّد الاختيارات المحددة بخصوص تهيئة المجال الوطني و تنظيمه على المدى الطويل و ذلك في آفاق 2010 2025، فطُرحت من خلاله ملفات

متعلّقة بالديموغرافية، الموارد الطبيعية، النشاطات الإنتاجية، المنشآت القاعديّة و البيئة؛ و يشكّل الإطار الاستدلالي لتوزيع الأعمال التنموية و توزيع أماكنها، فهو إذن بمثابة أداة إستراتيجية لتطبيق مبادئ التهيئة العمرانية، و بهذا فهو يدمج بصفة إلزامية الأهداف المحدّدة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية. إنّ هذا المخطّط يحدّد المقاييس التالية و ذلك اعتمادا على الأهداف الأساسية الموكلة إليه:

- الشغل العقلاني للمجال الوطني.
- وضع قنوات للهياكل القاعدية بصفة منسّقة و تعيين التجهيزات الكبرى.
- توزيع المخطّطات المعدّة للسكان، و الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.
- تقييم الاستغلال العقلاني للموارد البشرية.
- حماية التراث الإيكولوجي و الثقافي و التاريخي الوطني.

و في هذا الصدد فإنه يحدد البرامج و النشاطات الكبرى بفترات زمنية تتناسب و المجال التخطيطي الوطني، و يحدد سلّم الأولويات و تخصيص الموارد النادرة و غير القابلة للتّجديد، كما يحدّد توجيهات التنمية و التهيئة على المستوى الجهوي.

2.5. المخطّط الجهوي للتهيئة الإقليمية (SRAT) :

هو أداة التطبيق المباشرة لتجسيد توجيهات المخطّط الوطني، حيث يتولّى في حدود مجاله شرح و توضيح التوجيهات و المبادئ المقرّرة في الوطني، و يُحدّد بنفس الإجراءات التي يحدد بها SNAT ، و يتكفّل بالتنمية الجهوية عاملا على تبسيط و تكييف أعمال التهيئة العمرانية الواردة ضمن الخطّة الوطنية قصد القضاء التدريجي على الفوارق الجهوية، و تشجيع التنمية و التكامل ما بين الجهات. و يعمل المخطّط الجهوي على تنمية المجالات التالية:

- قواعد التنسيق الزمنية للتنمية.
- تحديد مساحات التعمير لمختلف التجمّعات الحضرية و تلك المتواجدة في الأراضي الخصبة.
- الصبغات المجالية الرئيسية و ذلك حسب القيود الطبيعية، و كذا المحاور الإنمائية كالهياكل القاعدية و مناطق الأنشطة الاقتصادية و مخطّطات استعمال الموارد الطبيعية.
- الأنشطة الواجب تنميتها لإعادة توازن الجهات.

3.5. مخطّطات التهيئة المحلّية: هي على نوعين

أ \ مخطّط تهيئة الولاية (PAW) : حسب توجيهات و مبادئ كل من المخططين الوطني و الجهوي تقوم كل ولاية بإعداد مخطط تهيئتها. حيث تبادر بذلك الإدارة بالتشاور مع الأعوان الاقتصاديين و الاجتماعيين للولاية و مجالس المداولة بالولاية و البلديات و ممثلي الجمعيات المهنية.

يهدف المخطط الولائي للتهيئة إلى توضيح التوجهات المعدّة في المخطط الجهوي و شرحها فيما يخصّ الإقليم الذي تشغله، بإدخال التوجهات الخصوصية لكل مساحة من التخطيط بين البلديات التي تهيكل الولاية، فهو يوضح و يضبط:

- التوجهات البلدية الرئيسية.
- توجيهات التنمية و الأعمال الواجب القيام بها من أجل إعادة التوازن لتوزيع الأنشطة و توطين السكان.
- تنظيم الهياكل الأساسية و مناطق الأنشطة الاقتصادية أو الخاصة بالاستصلاح.
- قواعد التماسك القطاعي و الزمني لتطوير الولاية من خلال علاقتها مع المخطط الجهوي.

هذا علاوة على لزوم احتواء المخططات الولائية للانسجام بين البلديات و ذلك لفائدة التنمية المنسقة و المتكاملة للولاية من خلال تحديد التوجهات التنموية و الديموغرافية لمختلف البلديات، ويعتبر إقليم كل ولاية أيضا، مجالا لتثمين نَوْعِي لهذا الانسجام على مستوى الخدمات العمومية خاصة التي تهمّ السكان مباشرة و التي ينبغي تكييفها ابتداء من هذا الصعيد مع التوزيع و مع خصوصيات هؤلاء السكان.

ب \ مخطّط تهيئة البلدية (PAC): إن البلديات باعتبارها جماعات قاعدية هي المجالات التي ينبغي أن تفضي إليها و تتجسد فيها السياسات التي تحملها التهيئة العمرانية بمختلف أشكالها، و التي من بينها نوعية إطار الحياة، و العدالة الاجتماعية، و انخراط المواطنين باعتبارهم الصانعين للتنمية و المستفيدين منها.

و عليه كان مخطط تهيئة البلدية الخلية الأساسية لتطبيق السياسة الوطنية ل لتهيئة العمرانية بالمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و مخطط شغل الأراضي المحدّدان بموجب القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة و التعمير.

4.5. المخطط التوجيهي للتهيئة الحضرية (PDAU) :

هو وثيقة تعرّف بأهداف التهيئة، و يهدف إلى صياغة صورة مجاليه تسمح بتطبيق سياسة عامة على إقليم البلدية، و كذلك تشمل تقدير الاحتياطات في شتى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية لفترة تتراوح مدّتها في 20 سنة بعد إعداده، فهو بذلك وثيقة مستقبلية للتنبّؤ و توجيه التهيئة، و توسّع التجمعات السكانية، كما يحدّد التوجيهات العامة للأراضي، فهو يقسم المنطقة إلى قطاعات محددة كما يلي:

أ- القطاعات المعمّرة: و تشمل كل الأراضي المبرمجة للتعمير على الأمدين القصير و المتوسّط.

ب- قطاعات التعمير المستقبلية: و هي الأراضي المخصّصة للتعمير على الأمد البعيد.

ج- القطاعات غير القابلة للتعمير: كالمواقع الأثرية، المناطق الفلاحية، حماية الثروات الطبيعية و الغابات.

و تكمن أهمية المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير كونه الوثيقة المرجعية الملزمة لكل الهيئات المتواجدة في إقليم البلدية و حتى الجهة المُعدّة له و هي البلدية؛ فهو المقسّم للعقارات على تراب البلدية و بذلك فإنّ إنشاء المخطط بمثابة تعريف للأملاك العقارية و طبيعتها، و كذا تعريف بطرق استعمالها تفاديًا للنمو العشوائي، و الاستغلال اللاعقلاني للأملاك العقارية داخل حيّز البلدية، و توفيرا لاحتياطات المواطنين الأساسية داخلها.

إنّ المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير هو تحديث لمخطّط العمراني التوجيهي (PUD) و يتوجّب عند إعداده مراعاة المخطط الوطني و الجهوي للتهيئة العمرانية.

5.5. مخطط شغل الأراضي (POS) :

يجب أن تكون كل بلدية مغطاة بمخطط شغل الأراضي، فهو الذي يحدّد حقوق استعمال الراضي و البناء عليها، و يبيّن الشكل العمراني و حقوق البناء و كذلك استعمال عند الأراضي يحدد طبيعة و أهمية البناءات، كما يحدد القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبناءات، و يبين كذلك هذا المخطط الأراضي الفلاحية، و الارتفاقات و الطرقات و المناطق الأثرية الواجب حمايتها.

6. أهداف التخطيط الإقليمي:

- تحقيق أفضل حالة ممكنة للاستعمال إمكانيات الإقليم في توفير شبكة خدمات عامة مفيدة اقتصاديا له ذلك بتنسيق بين نشاطات اقتصادية و الاجتماعية.
- يهدف إلى عملية الربط بين إمكانات الإقليم و موارده و أهداف الاقتصادية وبين الإطار العمراني و بنيته التحتية و البشرية وصولا إلى تحقيق أهداف التنمية و التطوير.
- إزالة كافة الفوارق و الحد من حالة اللاتوازن بين مناطق الإقليم و بين الأقاليم .

7. تتضمن عملية التخطيط الإقليمي عدة دراسات تتمثل في:

- دراسات اجتماعية: بهدف توزيع العادل لقوى إنتاج بين مختلف مناطق الإقليم.
- دراسات اقتصادية: لإعطاء مردود إنتاجي اكبر بأقل تكاليف.
- دراسات عمرانية : بهدف التوزيع الأمثل للمناطق سكنية و صناعية و الخدمات و المنشات ...
- دراسات طبيعية : بهدف الاستثمار الأمثل للموارد .
- دراسات بيئية: بهدف حماية البيئة من التلوث بكافة أشكاله و الحماية الذاتية للمنشات من أخطار الحرائق و الكوارث الطبيعية.
- دراسات تشريعية: بهدف وضع التشريعات اللازمة لتحقيق الخطة و ضمان تنفيذها.
- دراسات إستراتيجية : بهدف تامين الحماية الأمنية و السياسية للمناطق الحدودية.
- دراسات استدامة: لضمان حق الأجيال القادمة في الحياة و الثروات . **[02]**

8. أنواع التخطيط الإقليمي:

- التخطيط اقتصادي
- التخطيط زراعي
- التخطيط صناعي
- التخطيط تجاري
- التخطيط عمراني
- التخطيط السكاني

9. مراحل التخطيط الإقليمي **[01]** :

- **المرحلة الأولى رسم السياسات العامة :**

المرحلة التي يتم فيها التحديد المبدئي لأهداف التنمية في المجالات المختلفة مع إعطاء أولويات تحقيق هذه الأهداف عن طريق وضع أوزان نسبية معينة لكل منها .واختبار الأهداف المراد تحقيقها عملية سياسية، حيث تقوم السلطة السياسية العليا بتحديد الأهداف العامة للخطة بناء على الدراسات التي تقوم بها الهيئة العليا للتخطيط .

- **المرحلة الثانية المسح الشامل:**

و يعني جمع البيانات والمعلومات والبحوث الميدانية بهدف الكشف عن الثروات الموجودة داخل الإقليم سواء الطبيعية أو البشرية و كيفية استغلالها .هذا إضافة إلى جمع المعلومات الخاصة بظروف الإقليم العامة .ويشكل المسح الشامل القاعدة أو الأساس الذي ترتكز عليه خطط التنمية بمحاورها المختلفة، كما يمكن من قياس مدى التغير الذي يحدث في لإقليم كنتيجة لتنفيذ الخطط التنموية.

- **المرحلة الثالثة تحليل البيانات:**

تبدأ هذه المرحلة بتحليل البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها نظريًا .وتعد هذه المرحلة أولى مراحل وضع خطة التنمية الإقليمية عمليًا، حيث يتم فيها تحليل المعلومات والدراسات الخاصة بالإقليم والتي تحدد خطة التنمية وتوجهها . ويقال أنه لا توجد طريقة موحدة في الدراسات التمهيدية اللازمة لخطط التنمية يمكن تطبيقها كأساس لكل خطة إقليمية، إذ لابد من إعداد دراسات متعمقة وشاملة لكل إقليم يراد تنميته وإعداد خطة لذلك.

- **المرحلة الرابعة التصميم العام للخطة الإقليمية:**

على ضوء البيانات والدراسات التمهيدية السابقة، وعلى ضوء الأهداف المراد تحقيقها من التخطيط الإقليمي، تكون مهمة المخطط هنا هي وضع عدد من البدائل المختلفة والتي يشترط فيها الصلاحية(إمكانية تنفيذها)، ثم اختيار واحد من هذه البدائل .هذا البديل يعتمد من السلطات التنفيذية في الدولة كوزير التخطيط أو وزير الشئون البلدية والقروية مثلا، وعندها يصبح هذا البديل مستند رسمي يسير عليه في عمليات التنمية الإقليمية.

- **المرحلة الخامسة تنفيذ الخطة :**

هذه المرحلة تكون بتنفيذ الخطة الخماسية العامة ويرصد لها ميزانيات سنوية خاصة، بحيث يمكن تنفيذ كل البرامج خلال الخمس سنوات المحددة للخطة.

- **المرحلة السادسة تقييم الخطة الإقليمية:**

تعني متابعة تنفيذ الخطة ويطلق عليها أيضًا مرحلة المسح الدوري، والتي يسعى فيها إلى متابعة مراحل تنفيذ المشاريع المدرجة في خطة التنمية، ورصد مستويات التشغيل من جميع النواحي الإدارية والفنية وما إلى ذلك، وقد تنقسم هذه المرحلة إلى عدة مراحل، بحيث يتم في كل مرحلة قياس مدى قدرة الأجهزة المنفذة على تنفيذ مفردات الخطة في الأوقات المحددة لها، وتلمس المعوقات التي تعترض مسار التنفيذ وتعيين مدى نسبة تنفيذ ونجاح الخطة في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

10.مفهوم التنمية:

من المفاهيم العالمية التي ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر و لم يستعمل هذا المصطلح إلا بعد الحرب العالمية الثانية تنامي الاهتمام بها أكثر في ثمانينيات القرن الماضي تعد التنمية بمفهومها العام عملية واعية موجهه لصياغة بناء حضري اجتماعي متكامل يؤكد فيه المجتمع هويته و ذاتيته و إبداعه. التنمية بهذا المفهوم تقوم أساسا على مبدأ المشاركة الاجتماعية الفاعلة و الايجابية.**[04]** و أصبحت هي المعيار الذي تقاس على أساسه الدول في الحضارة المعاصرة و في المجتمع الدولي .

فنجد علماء الاجتماع يعرفون التنمية على أنها :"تغيير يستهدف الممارسات و المواقف بشكل أساسي، فهي العملية مجتمعية الواعية الموجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي، وتكون قادرة على تنمية طاقات إنتاجية مدعمة ذاتيا وتؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد ."أما علماء الاقتصاد فيعرفون التنمية على أنها الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي"

من خلال العرض مفهوم التنمية نستنتج أن التنمية تتضمن العناصر التالية :

1 :تحقيق زيادة في نصيب الفرد من الدخل الوطني

2 : أن تكون الزيادة في متوسط نصيب الفرد حقيقية ومستمرة لفترة زمنية طويلة

3 :إجراء تغييرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والإداري والتشريعي

4 :تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل بين الطبقات لصالح الفقراء والأكثر حاجة

5 :الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة، وخاصة التي تحتاجها الطبقات الاجتماعية الهشة مثل الخدمات الصحية والتعليمية والسكن والماء والطاقة

6 :عملية شاملة تقوم بها السلطات المركزية والمحلية وتتضمن برامج وخطط وسياسات

7 :عملية مستمرة ومتوازنة تسعى لتلبية الحاجات الجيل الحاضر دون مصادرة لحقوق الأجيال اللاحقة أو ضرار بالبيئة

8 :التنمية عملية إنسانية منطلقا وغاية فهي للناس وبهم ومن اجلهم.

1.10. مؤشرات التنمية :

معرفة مستويات الانجاز والتنمية المحققة من طرف المجتمع ومؤسساته وضع الباحثون مجموعة من المعايير التي يمكن بواسطتها قياس درجة التقدم ومستوى الانجاز المحقق، وقد عرفت تطورات متتالية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث تم الاعتماد في البداية على مؤشرات الدخل وفي مطلع السبعينات تم الأخذ بمعايير الرفاهية الاجتماعية ومع بداية التسعينات ظهرت مؤشرات التنمية البشرية

2.10. مؤشرات الدخل :

هذه المؤشرات تعتبر الدخل هو المعيار الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي ويتضمن عدة معايير فرعية منها

الدخل الوطني الكلي (الإجمالي): حسب هذا المؤشر التنمية تعني الزيادة المضطردة في الناتج الوطني الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة،بغض النظر عن نصيب الفرد منه،إلا أن هذا المقياس لا يظهر التكلفة التي يتحملها المجتمع من جراء التلوث أو التحضر أو التصنيع ولا يعكس توزيع الدخل بين فئات السكان .

متوسط الدخل الفردي: يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما ، معدل نمو الدخل الوطني الإجمالي أكبر من معدل نمو السكان لكي تتحقق زيادة في نصيب الفرد من الدخل الوطني، مصحوبا بعدالة في توزيعه بين شرائح المجتمع وإلا أدى إلى إحداث تباين بين فئات المجتمع بحيث تزداد طبقة أوجهة ما ثراء في حين تزداد فئات وجهات أخرى فقرا، وهو ما تحاول التنمية أن تتجنبه وطنيا ومحليا، وهذا المؤشر يؤخذ به في التنمية المحلية لقياس نصيب الفرد من الموارد المحلية وتصنيف الجماعات المحلية من حيث مستويات ثرائها.

3.10. المؤشرات الاجتماعية: نظرا للانتقادات التي وجهت إلى مؤشرات الدخل اتجه المفكرون إلى استخدام معايير اجتماعية منها

مدخل إشباع الحاجات الأساسية: منهج الحاجات الأساسية ، ويركز الذي طرحته وتبنته منظمة العمل الدولية سنة 1976م "هذا المدخل على مقدار إشباع الحاجات الأساسية للسكان الفردية والجماعية المادية والمعنوية مثل الغذاء والماء والكساء والسكن والطاقة والصرف الصحي والخدمات الصحية والتعليمية والثقافية ، هذه الحاجات وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية والحرية والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان "الأساسية تشكل المهمة الرئيسية للدولة والجماعات المحلية ومبرر وجودها وركن أساسي لقيامها، كما تعتبر استثمارا في رأس المال البشري العامل الأكثر أهمية للتنمية في وقتنا الحاضر وفي المستقبل إلى جانب العوامل الأخرى، إلا أن الظروف الاقتصادية التي عرفها عقد الثمانينات كأزمة المديونية وانخفاض أسعار المواد الأولية والركود الاقتصادي وارتفاع معدلات الفائدة والتضخم صعّبت على الدول النامية الاستمرار في العمل بهذا المنهج الذي يتطلب موارد تمويلية كبيرة ليست في متناولها، هذا بالإضافة إلى الانتقادات الأخرى التي تعرض لها على اعتبار أنه وجه من أوجه التمويل الاستهلاكي الذي يؤثر سلبا على عملية النمو الاقتصادي التي بدورها تعرّض مدخل الحجات الأساسية إلى التوقف.

4.10. مؤشر التنمية البشرية: وتعتبر التنمية البشرية من أفضل المعايير لقياس درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ومستوى التنمية المحقق لأنه يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الكيفية والكمية كما يستخدم في العديد من المجالات منها :

- ❖ يستخدم في إظهار مستوى أداء الحكومات وحجم تقصيرها فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية الضرورية التي يحصل عليها أفراد المجتمع
- ❖ يستخدم في ترشيد وتوجيه الإنفاق الاجتماعي للأولويات التي تكشف مكونات الدليل عنها، وكيفية مواجهتها.
- ❖ دليل التنمية البشرية يمكّن من الوقوف على درجة التباين والتفاوت في مستويات التنمية بين أقاليم الدولة الواحدة وداخل الأقاليم ذاتها وبين المناطق الحضرية والريفية والفئات الاجتماعية المختلفة، ويساعد على توجيه الجهد الإنمائي إلى تلك المناطق المحرومة بما يحقق التوازن المطلوب .
- ❖ يساهم في تحديد حجم المعونة التي يمكن أن تحصل عليها الدولة وتقدم لها من طرف المجتمع الدولي .

- ❖ يتيح المقارنة بين الدول المختلفة من حيث الإرادة السياسية في تحقيق التنمية وتحمل المسئولية في إرساء نظام حكم جيد وصالح.

11 . مفهوم المحلية :

مفهوم المحلية يعني المجال الترابي الأقرب للسكان أو الإطار الجغرافي الأصغر الذي تعيش فيه مجموعة من السكان، وهذا الإطار الجغرافي يمكن أن يكون الوحدات المجالية الناتجة عن التقسيم الإداري كالجماعات المحلية والدوائر والمقاطعات والبلديات، وقد يكون عبارة عن المجال المعيشي المرتبط بالهوية الجماعية للسكان .

12. التنمية المحلية:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي اهتمت بالتنمية المحلية حيث احتلت هذه الأخيرة مكانة بارزة في سياسات واستراتيجيات التنمية في الجزائر وهو ما يتضح من خلال وضع أول مخطط للتنمية سنة 1967,وذلك راجع إلي كون التنمية المحلية تهدف إلي التكامل بين النشاطات والقطاعات الذي يؤدي إلي تحقيق التوازن الجهوي الإقليم

هي عملية تفاعلية حافلة بالتيارات المتموجة حيث عرفتها الأمم المتحدة في عام 1956م على أنها مجموعة المداخل و الأساليب الفنية التي تعتمد عليها المجتمعات المحلية كوحدات للعمل و التي تحاول أن تجمع بين المساعدات الخارجية و بين الجهود الذاتية المحلية المنظمة بشكل يوجه محليا لمحاولة استثارة المبادأة والقيادة في المجتمع المحلي باعتبارها أداة الرئيسية لإحداث تغيير. **[05]**

وعرفها محي الدين صابر الذي يعتبرها مفهوما حديث لأسلوب العمل الاجتماعي و لاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس و قواعد من المناهج العلوم الاجتماعية و لاقتصادية و هذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضري في طريقة التفكير و العمل و الحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية صو أن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير و الإعداد و التنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات . **[05]**

1.12. أهداف التنمية المحلية:

اقتصاديا:

- زيادة الإنتاجية العمل.
- تنمية قدرة المحلية على توليد تكنولوجيا وتوطينها و استعمالها .
- محاربة الفقر و الحد من التفاوت الاجتماعي في توزيع الثروة.

اجتماعيا:

- تحسين مستويات التعليم و الصحة و الرفاهية عموما لكافة المواطنين.
- زيادة الاهتمام بالطبقة المتوسطة و الطبقة العاملة .
- زيادة نسبة المثقفين في القوى العاملة .

- زيادة مشاركة المرأة في مختلف مجالات الحياة العامة.
- تنمية الثقافة المحلية و الوطنية.

سياسيا:

توصف التنمية الناجحة بأنها تلك التي تؤدي إلى ظهور دولة قوية و مجتمع قوي فيتمتع جهاز الدولة من الناحية بالاستقلال النسبي في صنع و تنفيذ سياساته في كافة المجالات و ذلك في مواجهة القوي الاجتماعية داخلية و القوي الخارجية و أن يحظي في نفس الوقت بالقبول من جانب أغلبية المواطنين فلا يعتمد على القهر أساسا لإنقاذ سياساته . والمجتمع القوي هو الذي بتمتع أفراده و جماعته بقدر واسع من الحرية في القيام بأنشطتهم الخاصة من جانب الدولة .

في العموم الهدف من التنمية هو تعميق أسس المشاركة السياسية في اتخاذ القرارات على جميع المستويات و تهيئة البيئة الثقافية التي تسمح بأقصى إمكانيات العطاء و الإبداع و تحقيق الذات و توفير ضمانات الأمن الشامل غلى مستوي الفرد و المجتمع و الوطن و تكوين قاعدة وإطلاق طاقات الإنتاجية ذاتية دائمة يتحقق بموجبها تزايد مستمر في متوسط إنتاجية الفرد و نوعية قدرات المجتمع و تأكيد ضرورة الترابط بين الجهد و المكافأة و توفير الاحتياجات أساسية و متطلبات الوجود الحيوي و تهيئة المجتمع لأداء رسالته الحضرية من خلال تأكيد هويته و تنمية شخصيته القومية و مواصلة عطائه الحضري في انتمائه الإنساني .**[05]**

2.12. العلاقة بين التخطيط الإقليمي و التنمية المحلية :

يعتبر تحقيق التنمية المحلية الهدف الأساسي للتخطيط إقليمي إذ تحقق وظائفه برامج تسمح بتفعيل تنمية محلية تلبي حاجات المواطنين . فالتخطيط الإقليمي يكشف الفرص و الموارد و إمكانية الاستثمارية في الدولة إقليميا و محليا و يسمح باستغلالها و توظيفها لخدمة التنمية المحلية كما نجد التخطيط الإقليمي هو صورة لتطبيق اللامركزية في تخطيط حيث يسمح بإنشاء مؤسسات قريبة من المواطن و مشكلاته و بالتالي تحويلها إلى خطط قومية و برامج تنموية تكون موافقة لاحتياجات و رغبات المواطنين .

الخاتمة :

تقوم التنمية المحلية على خطط واقعية مرسومة بداية مع التخطيط و اتخاذ القرار مرورا بالتنفيذ و تحمل المسؤوليات و انتهاء بالانتفاع من مردود و ثمار المشاريع التنمية وبرامجها و بهذا تكون التنمية تخطيط و توظيف امثل للجهود المحلية .

الفصل الأول :

العرض العام لمنطقة الدراسة بلدية الجلفة

المقدمة :

في هذا الفصل سنقوم بتقديم بلدية الجلفة الموقع الجغرافي و الإداري و الفلكي و من الناحية التاريخية و الطبيعية والسكانية، مع توفير آخر الإحصائيات واستعراض إمكانياتها و العوائق التي توجهها في الناحية التخطيطية و التنموية .

1. عرض عام لولاية الجلفة :

يشكل موقع ولاية الجلفة إحدى الميزات الهامة من عملية التخطيط الإقليمي و التنمية المحلية . باعتبارها تقع في ملتقى الطرق بين شمال البلاد و جنوبها

1.1. الموقع الجغرافي

تقع ولاية الجلفة في الجزء الأوسط من شمال الجزائر خلف سفوح التلال الجنوبية لأطلس التلي القادمة من الشمال ، ومدينة الولاية الرئيسية التي تبعد 300 كيلومتر جنوب العاصمة. خط الطول وبين خط العرض 33 درجة و 35 درجة شمالا. إنه محدود:

- شمالا بولاية مدية وتيسمسيلت
- شرقا بولاية المسيلة وبسكرة
- غربا بولاية الأغواط و تيارت
- جنوبا بولاية ورقلة والوادي وغرداية

تغطي ولاية الجلفة مساحة إجمالية قدرها 32256.35 كيلومتر مربع تمثل 1.36٪ من إجمالي مساحة الدولة.

2.1. التنظيم الإداري للولاية

إقليم الجلفة، الذي أقيم إلى رتبة ولاية بفضل التقسيم الإداري لعام 1974، يتألف حالياً من 36 بلدية مقسمة إلى 12 دائرة.

2. المعطيات الطبيعية لولاية الجلفة:

1.2 التضاريس:

تتكون ولاية الجلفة من مجاري السهوب شاسعة تقدر بحوالي 2،138،101 هكتار تمثل 66.24٪ من المساحة الكلية. هذه الخاصية الأساسية تجعل الرعي نشاطها الرئيسي.

تتميز ولاية الجلفة بخلافة أربع مناطق غير متجانسة مصنفة من الشمال إلى الجنوب. بصرف النظر عن منطقة جبال أولاد نايل التي يكون ارتفاعها مرتفعًا (أعلى نقطة تقع في بني يعقوب بارتفاع 1613 مترًا وأقل نقطة في أقصى جنوب الولاية ، مع ارتفاع 150 م.

2.2. المناطق الأربعة هي:

- ✓ منطقة "السهول العليا" الشمالية: تغطي مساحة تبلغ حوالي 450.000 هكتار ، وتسمى هذه المنطقة أيضًا "سهل عين وسارة ".
- ✓ منطقة منخفض "زهرز": يتكون من منخفضين من أصل هيدرولوجي (زهرز شرقي و زهرز غربي) يفصل بينهما انتفاخ طفيف ، تشكلت من أراضي العصر الطباشيري في جبل جحفة. هذه المنطقة محاطة من الجنوب بأطلس الصحراء وتتناسب مع ثلاثة مستجمعات مائية فرعية من الغرب إلى الشرق **[06]**
- ✓ منطقة أطلس "أولاد نائل": تضاريسها هي الأعلى في ولاية الجلفة بأكملها ، وتهيمن هذه المنطقة على كل من المنصة الصحراوية في الجنوب (550 م في المتوسط) والسهول المرتفعة في الشمال (700 م في المتوسط).
- ✓ منطقة "المنصة الصحراوية" : تقع هذه المنطقة، المسماة أيضًا "هضبة الصحراء"، في الجزء الجنوبي من الولاية. يغرق في المنخفض الذي شكله وادي جدي الذي يعتبر الحد الطبيعي لشمال الصحراء. تحتوي منطقة ما قبل الصحراء الكبرى على 6 مستجمعات مائية فرعية

3. مناخ ولاية الجلفة :

مناخ ولاية الجلفة شبه جاف إلى جاف مع فارق بسيط قاري. وبالفعل يعتبر المناخ شبه جاف في المناطق الواقعة في الأجزاء الوسطى والشمالية من الولاية بمتوسط 200 ملم إلى 500 ملم من مياه الأمطار سنوياً وجاف في كامل المنطقة الواقعة في الجزء الجنوبي من الولاية والتي يتلقى أقل من 200 ملم من مياه الأمطار في المتوسط سنويًا.

يسجل هطول **الأمطار** بغزارة خلال الفترة من أكتوبر إلى يناير ومن أبريل إلى مايو. وهذا يعني أنه في هذه المنطقة ، تمطر في الخريف والربيع أكثر بكثير من الشتاء. تظهر فترة الجفاف من شهر يونيو بحد أقصى في يوليو وأغسطس.

يعتبر تساقط **الثلوج** المبلغ عنه موسميًا ويختلف من منطقة إلى أخرى. يبلغ متوسط تساقط الثلوج من 04 إلى 13 يومًا في السنة.

خلال فصل الشتاء وبداية الربيع، يلاحظ **الصقيع** الأبيض في جميع أراضي الولاية تقريبًا ويتراوح بين 40 و 60 يومًا حسب المناطق الأكثر تعرضًا لهذه الظاهرة.

لوحظت فروق ذات دلالة إحصائية بين **درجات الحرارة** اليومية والفصلية والسنوية. وبالتالي، يتم تسجيل فرق 33 درجة مئوية بين الشهر الأكثر سخونة والشهر الأكثر برودة. درجة الحرارة الصغرى المطلقة ، باستثناء أشهر يونيو ويوليو وأغسطس وسبتمبر ، أقل من 0 درجة مئوية. والأشهر الأكثر سخونة هي يونيو ويوليو وأغسطس مع حد أقصى للأخيرة.

الرياح في ولاية الجلفة تمتاز بشدتها ووتيرتها. في منطقة الجلفة ، وهي جزء من منطقة منخفض أولاد نائل ، أكثر الرياح تكرارا هي الرياح الشمالية الشرقية والشمالية الغربية ذات الأصل المحيطي والشمالي. ومع ذلك، فإن السمة الرئيسية للرياح السائدة في المنطقة تتجسد في تواتر رياح الخماسين، من أصل صحراوي، حار وجاف، ويمكن أن تتراوح مدته من 20 إلى 30 يومًا في السنة.**[06]**

بشكل عام، تعمل شدة الرياح على تنشيط تبخر المياه السطحية، وتآكل الصخور عن طريق نقل الحطام وتراكم الرمال التي تشكل الكثبان الرملية. يؤدي عدم وجود عوائق رئيسية ، ولا سيما سلاسل الجبال ، إلى زيادة انتشار الرياح .

4. تقديم عام لموقع الدراسة بلدية الجلفة

1.4. لمحة تاريخية عن بلدية الجلفة:

بالرغم من وضعيتها مابين الشمال والجنوب، وبعد الغزو الفرنسي للأغواط سنة 1852 الإ أن الفرنسيين أرغموا على بناء حصن في الجلفة كمركز التموين سنة 1855 والتي أخذت في تكوين تجمع وهذا في إطار سياسة بناء ساحة عسكرية مدعمة وفيه تم إنشاء أول قلعة والمعروفة حاليا بإكمالية بن عياد.

وفي 13 فيفري 1861 وبيرو عرب سنة 1862 ثم بدأت البلدية في التوسع الناتج عن الهجرة الريفية وذلك لوجود وحدات صناعية مثل : وجدة الجلفة ووحدة الخشب سنة 1870 كما تميزت بظهور مواقع جديدة للأوربيين مثل : حي الأمير عبد القادر حاليا وذلك سنة 1870 وحي السعادات سنة. 1860

ومن اجل الاستجابة لهذا التطور فان مدينة الجلفة عرفت توسع عن طريق إنشاء عدة أحياء هامشية خارج السور المبني مثلا:

- في الجنوب حي قناني، وفي الشمال القرابة هذه الأحياء للمسلمين.
- وفي الشرق حي الظل الجميل، حي حاشي عبد الرحمان، حي السعادات، هذه الأحياء للأوربيين.

وأخيرا في الفترة مابين 1997 - 1973 :استفادت ولاية الجلفة بأهم برنامج للسكن) ZHUN (المنطقة السكنية شرق المدينة وجاء ذلك في إطار إزالة سيطرت مركز المدينة وتخفيف الضغط الموجود وذلك بخلق قطبين:

- ✓ **قطب شرقي :**ممتد بين طريق بوسعادة وطريق الجزائر بالإضافة إلى القسم الممتد من طريق بوسعادة- إلى طريق مجبارة.
- ✓ **قطب غربي :**ممتد بين طريق الشارف إلى غاية عين الشيح بالإضافة إلى القسم الذي يبدأ من طريق- الشارف إلى غاية حي بربيح. **[07]**

2.4. الموقع الجغرافي

تحتل بلدية الجلفة موقعًا جغرافيًا استراتيجيًا وتقع في الجزء الأوسط من شمال الجزائر ، على مسافة متساوية من الحدود الشرقية والغربية ، مما يجعلها ملتقى طرقًا حقيقيًا للتبادلات بين مختلف مناطق البلاد. يتم تعزيز هذا الموقف الاستراتيجي من خلال مرور الطرق السريعة الرئيسية على المستويين الوطني والإقليمي:

- طريق الوطني رقم 01 : ربط الجزائر العاصمة بجنوب البلاد ؛

- طريق الوطني رقم 46: ربط الجلفة بسكرة عبر بوسعادة شرقا ، أفلوا الإدريسية والشارف غربا.

مدينة الجلفة بعيدة عن:

- ✓ 300 كم من الجزائر العاصمة

- ✓ 300 كم من غرداية
- ✓ 180 كم من المسيلة
- ✓ 100 كم من الاغواط

يمكن أن يشكل هذا الموقع الاستراتيجي في حد ذاته رصيدًا يمكن أن يمكّن مدينة الجلفة من تولي دور قطب إقليمي وعاصمة المرتفعات الوسطى ، وهو الدور الذي أوكله إليها المخطط الجهوي للمرتفعات الوسطى. تتمتع المدينة بمعدات هيكلية أهمها: جامعة (زين عاشور) ، والمفوضية العليا لتطوير السهوب (هيكل إقليمي يشع في جميع ولايات المرتفعات) ، وعيادة متخصصة في طب العيون " الأخوة الجيرو - كوبان "، ميدان سباق الخيل ، إلخ. . **[08]**

3.4. الموقع الفلكي: تقع بين خطي طول 2 و 5 درجات شرقاً وبين خط عرض 33 درجة و 35 درجة شمالاً

4.4. الموقع الإداري: تقع مدينة الجلفة عاصمة الولاية على بعد 300 كيلومتر من العاصمة وهي محدودة بواسطة:

- ✓ شمالا بلديتي عين معبد ودار شيوخ
- ✓ جنوبا بلدة عين الإبل وزكار
- ✓ شرقا بلدية مجبارة
- ✓ إلى الغرب بلدية زعفران

شهدت مدينة الجلفة في السنوات الأخيرة وخاصة منذ تسعينيات القرن الماضي ديناميكية حضرية قوية جعلتها في المرتبة الأولى على المستوى الوطني. في عام 1998، احتلت RGPH المرتبة 11 بين المدن الجزائرية من حيث حجم السكان، بينما احتلت في عام 2008 المركز الرابع على المستوى الوطني.

يشكل التكتل الحضري للجلفة، بحكم وضعه الإداري وموقعه الجغرافي ومستوى تجهيزاته، مكانًا لتركز وتقارب الأنشطة الاقتصادية والتجارية والثقافية التي تزداد أهمية.

كما أن موقعها الجغرافي في قلب الجزائر وتعيينها عاصمة للولاية مكّنها من لعب دور مهم للغاية سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي. . **[08]**

ولايـــــة الجلفـــــة
الحدود الإداريـــــة
الشمـــال
ولايـة المـــدية
البريـــن
حاسي فدول
سيدي لعجال
الخميـــس
بن نهـار
عيـن وسـارة
عيـن فقـه
حـد السحـارى
ولايـــة تيـــارت
قرنينـي
بويـرة الاحـداب
حاسي العش
ولايـــة المسيلـــة
حاسي بحبح
سيدي بايزيـد
عيـن معبـد
زعفـران
دار الشيوخ
القـديـد
الجلفـة
المليليحـة
الشـارف
بن يعقـوب
الادريسية
زكار
عيـن الابـل
فيض البطمـة
تعضميـت
الدويس
عين الشهداء
مجبـارة
عمـورة
ولايـة الاغـــواط
مسعـد
دلـدول
سلمـانـة
ولايـــة بسكـــرة
سدرحـال
أم لعظـام
مفتـــاح
حـدود الولايـة
حـدود الدائـرة
حـدود البلـديـة
مقـــر الـولايـة
مقـــر الـدائـرة
مقـــر البلـديـة
السلـــم:
50 كم 25 0
ولايـة غردايـة
قطـارة
ولايـة ورقلـة

5. المعطيات الديموغرافية لبلدية الجلفة:

إن معرفة المعطيات الديموغرافية عامل مهم، من خلاله يمكن معرفة حجم الكثافة السكانية ومما تتركب. ومن خلالها يمكن معرفة بعض الاحتياجات والتي من بينها الشغل والسكن...الخ ،تعتبر البيانات الإحصائية المتعلقة بالديموغرافيا عنصرا أساسيا لتحليل منطقة الدراسة. وتحقيقا لهذه الغاية ، فإن معدل النمو السكاني هو المؤشر الأكثر صلة ، وهذا المؤشر ضروري لتحديد جهود البرمجة والاستثمار في الإسكان والمرافق المجتمعية والبنية التحتية. وفي هذا العنصر سنتناول دراسة المعطيات الديموغرافية في مدينة الجلفة على النحو التالي:

1.5. دراسة النمو السكاني:

عرفت بلدية الجلفة خلال كل فترات تطورها نموًا سكانيًا قويًا ، تظهر هذه الحقيقة بوضوح من خلال التعدادات التي أجراها مكتب الإحصاء الوطني.

جدول رقم 1 : نمو سكان بلدية الجلفة بين عامي (1966 و 2008) حسب تقرير R.G.P.H.

السنة	عدد السكان	نمو السكاني	معدل نمو السكان (%)
1966	25628	/	/
1977	52800	27127	6.8
1987	90032	37232	5.5
1998	164126	74094	5.6
2008	288228	124102	5.8
2012	361006	72778	-
2020	579971	218965	-

المصدر: **RGPH(2008) ONS** + عمل الطالبة (2020/2012)

الرسم البياني رقم 01: النمو السكاني لبلدية الجلفة (1966 إلى 2020)

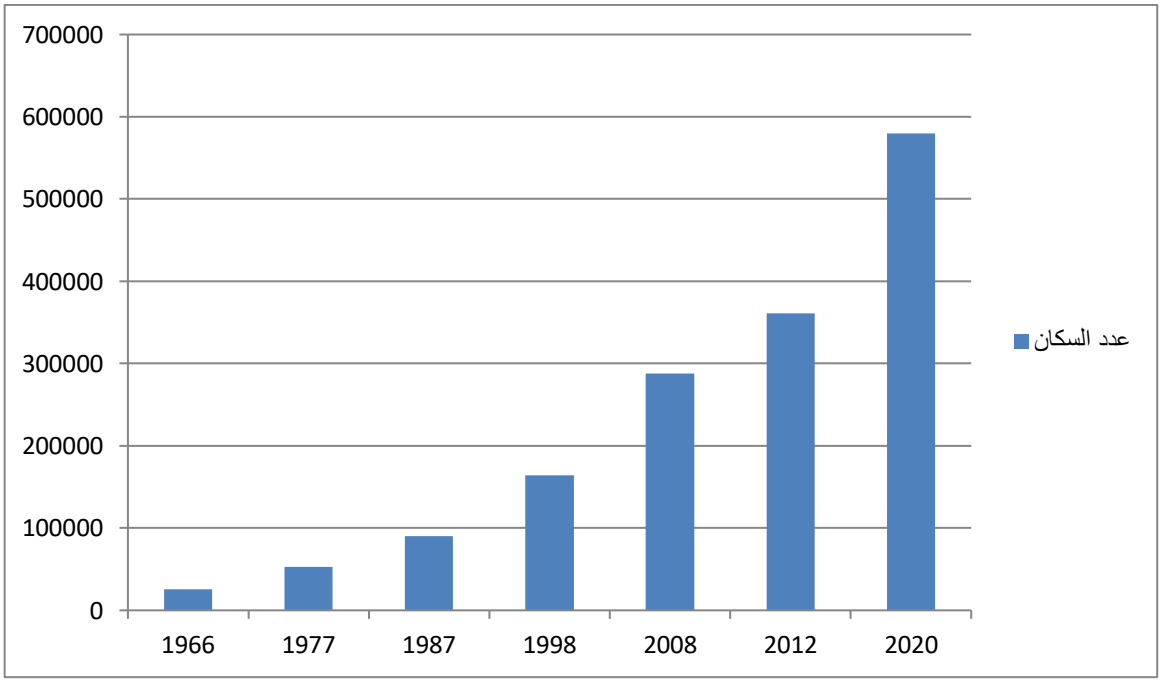

تطور سكان ولاية الجلفة بشكل ملحوظ خلال التعدادات السكانية المختلفة التي أجريت منذ الاستقلال. لقد مر سكانها بتطور كبير ، خاصة بعد الستينيات :

✓ تطور السكان بين (1966-1977):

شهدت مدينة الجلفة خلال هذه الفترة نموًا سكانيًا كبيرًا. تعود هذه الزيادة في عدد السكان إلى العوامل التالية:

- زيادة المواليد وانخفاض معدل الوفيات.

- تحسين الظروف الصحية والمعيشية.

- النزوح من الريف إلى المدينة.

- ترقية مدينة الجلفة إلى مرتبة عاصمة الولاية بعد التقسيم الإداري لعام 1974 مما زاد من جاذبية هذه المنطقة من خلال خلق فرص العمل والأنشطة.

✓ تطور السكان بين (1977-1987):

تميزت هذه الفترة بارتفاع معدل النمو السكاني يعود ذلك، بالإضافة إلى العوامل المذكورة أعلاه، إلى تطور القطاع الصناعي وإنشاء المنطقة الصناعية، والمرافق المختلفة التي رافقت تطور المدينة وكذلك إنشاء ZHUN (منطقة الإسكان الحضري الجديد)

✓ تطور السكان بين (1987-1998):

تتميز هذه الفترة بتطور لا يقل أهمية عن الفترات السابقة، في معدل الزيادة في عدد سكان البلدية بصرف النظر عن العاملين المذكورين أعلاه واللذين يشكلان أساس الزيادة السريعة في عدد سكان المدينة، يمكن للمرء أن يستشهد بعوامل أخرى. أولا وقبل كل شيء، هناك الوضع الأمني خلال الفترة من 1992 إلى 2001 عندما دفع انعدام الأمن السائد سكان الريف إلى الهجرة إلى مدينة الجلفة.

✓ تطور السكان بين (1998-2008):

تظهر هذه الفترة أن عدد السكان زاد بسرعة كبيرة وهذه الزيادة ترجع إلى:

- تحسن الظروف الاجتماعية من خلال نمو معدل المواليد وتراجع معدل الوفيات.

2.5. توزيع سكان البلدية حسب التجمعات و المناطق :

جدول رقم 02 : توزيع سكان البلدية حسب التجمعات و المناطق (2020) :

	توزيع السكان حسب التجمعات			توزيع السكان حسب المناطق	
عدد سكان البلدية	تجمع الرئيسي	تجمع ثانوي	مناطق المبعثرة	مناطق حضرية	مناطق الريفية
579971	534921	21279	23766	45045	534926

المصدر : DPSB(2020)

✓ ويقدر عدد سكان البلدية اعتباراً من 2020/12/31 م بـ 579971 نسمة حيث يعيش 534921 ساكنًا في التجمعات الرئيسية، 21279 ساكنًا في التجمعات الثانوية و 23766 ساكنًا في المنطقة المتفرقة.

3.5. توزيع سكان الجلفة حسب العمر والجنس لسنة 2008

جدول رقم 03: توزيع سكان الجلفة حسب العمر والجنس لسنة 2008

الفئات العمرية	الذكور		الإناث		المجموع	
	مجموع	٪	مجموع	٪	مجموع	٪
00سنة - 04 سنة	19922	13,60 %	18280	12.90%	38202	13.25%
05 سنة - 09 سنة	16347	11,16 %	15689	11.07%	32036	11.11%
10 سنة - 14 سنة	16652	11,37 %	15897	11.21%	32549	11.29%
15 سنة - 19 سنة	16605	11,34 %	16579	11.70%	33184	11.51%
20 سنة - 24 سنة	15412	10,52 %	16037	11.31%	31449	10.91%
25 سنة - 29 سنة	13287	9,07 %	13438	9.48%	26725	9.27%
30 سنة - 34 سنة	9856	6,73%	9674	6.82%	19530	6.78%
35 سنة - 39 سنة	9018	6,16%	8811	6.22%	17829	6.19%
40 سنة - 44 سنة	7014	4.79 %	7098	5.01%	14112	4.90%
45 سنة - 49 سنة	5936	4.05 %	5770	4.07%	11706	4.06%
50 سنة - 54 سنة	4218	2.88 %	3926	2.77%	8144	2.83%
55 سنة - 59 سنة	3685	2.52%	3267	2.30%	6952	2.41%
60 سنة - 64 سنة	2288	1.56%	2007	1.42%	4295	1.49%
65 سنة - 69 سنة	2232	1.52%	1849	1.30%	4081	1.42%
70 سنة - 74 سنة	1558	1.06%	1381	0.98%	2949	1.02%
75 سنة - 79 سنة	1132	0.77%	946	0.67%	2078	0.72%
80 سنة - 84 سنة	579	0.40%	418	0.29%	997	0.35%
85 سنة وما فوق	485	0.33%	407	0.29%	892	0.31%
ND	246	0.17%	272	0.19%	518	0.18%
المجموع	146472	100%	141756	100%	288228	100%

المصدر: RGPH (2008) ONS

جدول رقم 04: توزيع سكان الجلفة حسب الجنس لسنة 2020

إناث	ذكور	عدد السكان
285241	294730	579971

المصدر(2020) DPSB +حساب الطالبة

الرسم البياني رقم 02: توزيع سكان الجلفة حسب الجنس لسنة 2020

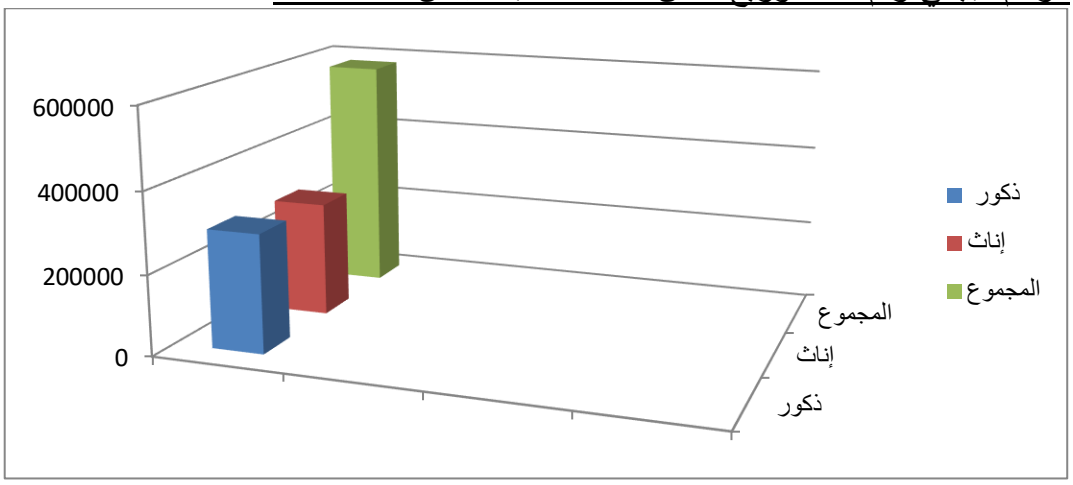

✓ يظهر توزيع السكان غلبة طفيفة للذكور ما نسبته 50.31% مقابل 49.18% من الإناث من إجمالي السكان .

6. الدراسة الاقتصادية لبلدية الجلفة :

تعتبر الدراسة الاقتصادية للمدينة مهمة للغاية، حيث أنها تعد احد الأسس التي تقوم عليها عملية التنمية ، كما تساهم في فهم وتوضيح جميع العلاقات ، كما أنها أساسية كونها تمهد لعمليات التخطيط والتهيئة، إذ على ضوئها ترسم معالم السياسات التي ستنتهج في الوقت الحالي والمستقبلي سعيا لإيجاد مجال متكامل يقوم على أسس منطقية وفق خطط محكمة تنطلق من واقع ما هو موجود.

1.6. التركيبة السكانية لبلدية الجلفة حسب النشاط الاقتصادي:

جدول رقم 05 : التركيبة السكانية حسب النشاط الاقتصادي:

عدد السكان الإجمالي	عدد سكان نشط	معدل النشاط %	سكان عاملين	معدل عاملين %	عدد بطالين	معدل البطالة %
579971	121498	%20.94	101125	%83.43	19973	%16.44

المصدر: DPSB(2020) +حساب الطالبة

الرسم البياني رقم 03: التركيبة السكانية حسب النشاط الاقتصادي لسنة 2020

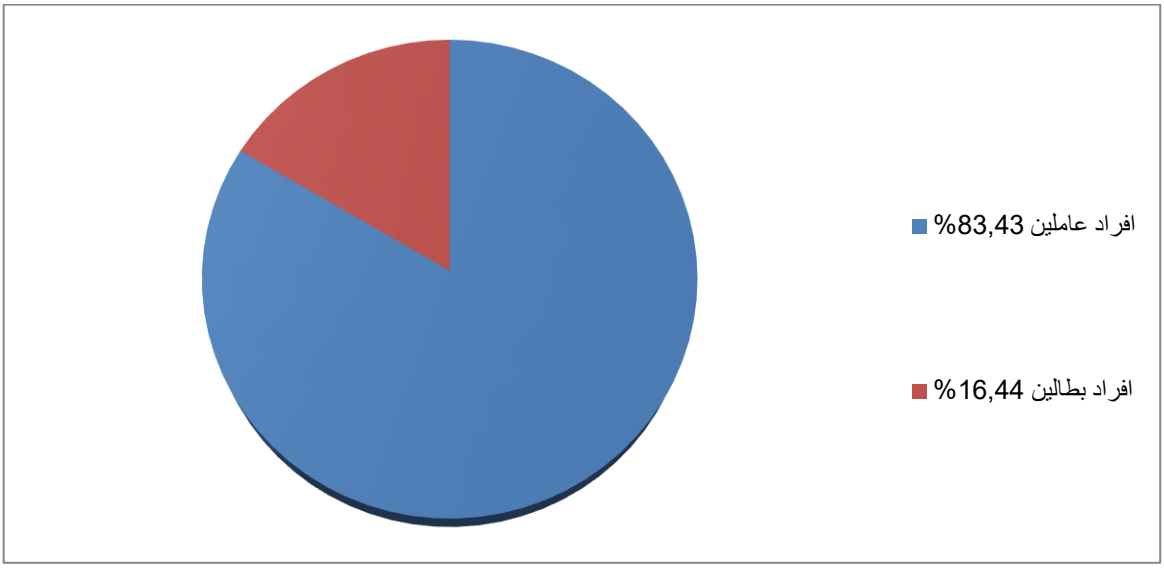

السكان النشطون(الداخلين في سن العمل) :

هم السكان الذين يندرجون ضمن الفئة القادرون على العمل(النشط)، والذين تتراوح أعمارهم ما بين (15-64) سنة وقد بلغ عددهم سنة 2020 ببلدية الجلفة حوالي 121498 نسمة وهم بذلك يمثلون ما نسبته 20.94 % من إجمالي سكان البلدية ويمكن تقسيمهم إلى فئات التالية :

القوى العاملة :

✓ السكان العاملين فعلا: هم الأفراد الذين يشتغلون فعلا وقد بلغ عددهم سنة 2020 حوالي 101125 نسمة ما نسبته 83.43% من إجمالي النشطون و بنسبة قدرها 17.43 % من إجمالي السكان وهذه الفئة تمثل القوى المنتجة في البلدية .

- ✓ السكان بطالين : هم السكان القادرين على العمل إي منتمين إلى فئة(64 – 15) وغير مشتغلين قد بلغ غددهم سنة 2020 حوالي 19973 بطال ممثلين ما نسبته 16.44 % من الفئة النشطون و 3.4 % من إجمالي السكان .

القوى الغير العاملة :

- ✓ هم الأفراد القادرين على العمل أي منتمين إلى فئة(64 – 15) سنة وغير راغبين في العمل و يتمثلون في (ربات البيوت و الطلبة....الخ)

أفراد خارج سن العمل :

- ✓ هم الأفراد المنتمين للفئتين (0 – 14) سنة و +64 سنة ويطلق عليهم هذا الاسم لكونهم غير قادرين على العمل.

من خلال تحليل نستنتج أن القوى الاقتصادية لبلدية الجلفة تمثلها نسبه العاملين المقدرة ب17.94 % من إجمالي السكان وهي نسبه لا باس بها إذا ما قورنت بنسبة البطالة المتمثلة ب 3.4 % من إجمالي السكان .لعل ارتفاع نسب العاملين فعلا هو كون مدينة الجلفة تحتل موقع استراتيجي يشجع على العمل خصوصا في مجال التجارة .

2.6. توزيع السكان العاملين حسب فرع النشاط الاقتصادي :

تم تجميع غالبية السكان العاملين معًا بشكل رئيسي في قطاع التعليم العالي، أي قطاع الخدمات ما يقرب من ثلثي السكان العاملين. يأتي القطاع الثانوي (الصناعة والبناء) في المرتبة الثانية .وأخيرًا، يستوعب القطاع الأولي (الزراعة) ٪11.04 فقط من السكان العاملين، لذلك يمكننا القول أن بلدية الجلفة تتميز بزيادة كبيرة في عدد السكان. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها:

- جاذبية مدينة الجلفة ، لما تتمتع به من مستوى تجهيزاتها وتزويدها بالوظائف والأنشطة والخدمات.
- تحسن الظروف الاجتماعية من خلال نمو معدل المواليد وتراجع معدل الوفيات.
- تدفق الهجرة والنزوح من الريف بحثا عن الأمن والعمل في المدينة في الفترة من 1987 إلى 1998.
- إنشاء المنطقة الصناعية مع إنشاء العديد من الوحدات الإنتاجية ؛
- وجود عدد كبير من المرافق والخدمات وكذلك تنفيذ عدد كبير من البرامج الإسكانية:
- إنشاء مشاريع سكنية في المدينة (Z H U N 5 يوليو، المنطقة الغربية)
- سياسة البناء الذاتي التي تتبناها الدولة (تقسيمات)

مقدمة :

تعد البلدية جماعة إقليمية أساسية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي فالقانون منحها تلك الميزة لأنها قاعدة اللامركزية في التنظيم الإداري الجزائري ,وقد أجاز لها المشرع الجزائري مجموعة من الاختصاصات التي تمارسها في إطار القانون, عن طريق مجلس منتخب أوكلت له صلاحيات في مختلف الميادين يباشرها ويهتم بكل الاحتياجات الخاصة بالسكان لتحقيق الديمقراطية المحلية وبعث التنمية, وجسدتها في مجموعة من البرامج وزعت على الجماعات المحلية ولتبيان دورها بشكل مفصل علينا دراستها من الناحية القانونية و الدستورية و معرفة ماهيتها وهياكلها و طرق عملها للوصول إلى دورها في عمليات التخطيط الإقليمي و التنمية المحلية.

1. المواد القانونية المتعلقة بالبلدية

المبادئ الأساسية

المادة الأولى : البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة. وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة. وتحدث بموجب القانون.

المادة 2 :البلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.

المادة 3 :تمارس البلدية صلاحياتها في آل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون.

وتساهم مع الدولة، بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و الأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه.

المادة 4 :يجب على البلدية أن تتأكد من توفر الموارد المالية الضرورية للتكفل بالأعباء والمهام المخولة لها قانونا في كل يرافق كل مهمة جديدة يعهد بها إلى البلدية أو تحول لها من قبل الدولة، التوفير متلازم للموارد المائية الضرورية للتكفل بهذه المهمة بصفة دائمة.

المادة 5 : يجب أن يعوض كل تخفيض في الإيرادات الجبائية البلدية ينجم عن إجراء تتخذه الدولة ويتضمن إعفاء جبائيا أو تخفيضا في نسب الضريبة أو إلغائها ، بناتج جبائي يساوي على الأقل مبلغ الفارق عند التحصيل

الاسم والإقليم والمقر الرئيسي للبلدية

المادة 6 : للبلدية اسم وإقليم ومقر رئيسي.

المادة 7 : يتم تغيير اسم بلدية و/ أو تعيين مقرها الرئيسي أو تحويله بموجب مرسوم رئاسي بناء على تقرير الوزير المكلف بالداخلية بعد أخذ رأي الوالي ومداولة المجلس الشعبي البلدي المعني. ويخطر المجلس الشعبي الولائي بذلك.

المادة 8 : تضع البلدية معالم حدود إقليمها باتخاذ كافة الإجراءات التقنية والمادية المرتبطة بذلك. تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 9 : يتم ضم جزء من إقليم بلدية أو أكثر إلى بلدية أخرى أو أكثر من نفس الولاية بموجب مرسوم رئاسي يتخذ بناء على تقرير الوزير المكلف بالداخلية بعد أخذ رأي الوالي ورأي المجلس الشعبي الولائي ومداولة المجالس الشعبية البلدية المعنية.

المادة 10 : عندما تضم بلدية أو أكثر أو جزء من بلدية أو أكثر إلى بلدية أخرى، تحول جميع حقوقها والتزاماتها إلى البلدية التي ضمت إليها. تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية

المادة 11 : تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري. يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير الإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات و أولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون. ويمكن في هذا المجال استعمال، على وجه الخصوص الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة كما يمكن المجلس الشعبي البلدي تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين.

المادة 12 : قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري المذكور في المادة **11** أعلاه، يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم

المادة 13 : يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي، كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية، أن يستعين بصفة استشارية، بكل شخصية محلية وكل خبير و/أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاتهم.

المادة 14 : يمكن كل شخص الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي وكذا القرارات البلدية ويمكن كل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة منها كاملة أو جزئية على نفقته، مع مراعاة أحكام المادة **56** أدناه.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم

صلاحيات البلدية : هيئات البلدية وهياكلها

المادة 15 : تتوفر البلدية على:

- هيئة مداولة : المجلس الشعبي البلدي
- هيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي
- إدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

تمارس الهيئات البلدية أعمالها في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما.

لجان المجلس الشعبي البلدي

المادة 31 : يشكل المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه، لجانا دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصه ولاسيما تلك المتعلقة بما يأتي:

- الاقتصاد والمالية والاستثمار
- الصحة والنظافة وحماية البيئة
- تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية

- الري والفلاحة والصيد البحري
- الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب.

يحدد عدد اللجان الدائمة كما يأتي:

- ثلاث (3) لجان بالنسبة للبلديات التي يبلغ عدد سكانها 20.000 نسمة أو أقل
- أربع (4) لجان بالنسبة للبلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 20.001 إلى 50.000 نسمة
- خمس (5) لجان بالنسبة للبلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 50.001 إلى 100.000 نسمة
- ستة (6) لجان بالنسبة للبلديات التي يفوق عدد سكانها 100.000 نسمة **[09]**

2. لقد حدد القانون رقم 10 - 11 المتعلق بالبلدية في المواد01 ،02،06،07 تعريف البلدية بحيث اعتبرتها بالجماعة الإقليمية القاعدية للدولة و القاعدة الإقليمية اللامركزية، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، لها اسم و إقليم و مقر رئيسي يمكن تعديله بموجب مرسوم رئاسي بناء على تقرير الوزير المكلف بالداخلية بعد أخذ رأي الوالي ومداولة المجلس الشعبي البلدي المعني و إخطار المجلس الشعبي الولائي.

يبلغ عدد بلديات التراب الوطني حسب القانون رقم 09 - 84 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد ب 1541 بلدية تتكون البلدية طبقا لنص المادة 15 من القانون رق 10 - 11 المؤرخ في 22 فبراير2011 المتعلق بالبلدية من هيئتين هما:

- هيئة مداولة :متكونة من المجلس الشعبي البلدي
- هيئة تنفيذية :يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي.

" البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ،ولها إقليم واسم ومركز ويديرها مجلس منتخب هو المجلس الشعبي البلدي وهيئة تنفيذية هي المجموعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية القاعدية .وبالتالي تتمتع بنوع من الاستقلال في جميع المجالات .كما لا تضع بنفسها نظاما خاصا بها إذن فهي بذلك محدودة فهي لامركزية إدارية مقيدة نوعا ما، فالميثاق البلدي في الجزائر ينص على أن البلدية ليست أبدا نوعا من الجمهورية المستقلة التي تتمتع بسلطة التشريع في بعض الميادين المحفوظة أو المشطوبة من اختصاص السلطة المركزية . وهناك من يعرفها بأنها عبارة عن شخص حكمي له حق التصرف بالأموال المنقولة وغير المنقولة، وهي مكلفة بالإعمال العمرانية والصحية وتامين الحاجات المدنية في المدن والقصبات .وقيامها بإنشاء المنتزهات والساحات والمذابح والمجاري وإنارة البلدة وخصوصا أسواقها وشوارعها. أما الإعمال الصحية فتشمل الخدمات المتعلقة بالحاجات المدنية مثل إنشاء الأسواق البلدية وتهيئتها إضافة إلى تامين النظافة العامة. **[10]**

تستمد البلدية في النظام الإداري الجزائري سماتها من النموذجين الفرنسي واليوغوسلافي حيث نجدها إضافة إلى مبدأ إقرار النظام الخاص الموحد والمطبق على كل البلديات ، أخذت من الأسلوب الفرنسي استمدت منه مبدأ الوصاية الإدارية أي أن جميع البلديات تخضع إلى الرقابة المركزية والتي تمارسها السلطة المركزية ، أما من الأسلوب اليوغوسلافي فإنها استمدت منه مبدأ تولي العمال بنفسهم مهمة تسيير وتولي جميع الأمور التي تصب في الصالح العام سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية.

تتمثل اختصاصات المجلس الشعبي البلدي المصادقة على الميزانية التي يتم إعدادها من طرف الجهاز التنفيذي للبلدية وتشمل الميزانية الأولية والميزانية الإضافية ويشرف المجلس الشعبي البلدي إدارة الأعمال الإدارية المتعلقة بأملاك البلدية

- **التخطيط والتنظيم :** وذلك بإعداد المخططات الهندسية التي تنظم الشوارع والمباني والطرقات وتنظيم تلك المباني بالشكل الذي يضفي جمالية على الأسواق والساحات العامة والحدائق والمنتزهات البلدية.

- **القيام بإعمال الرقابة والإشراف :** على المحلات التجارية والنوادي والمقاهي والفنادق وجميع المنشات التي تقع ضمن حدودها الجغرافية .وذلك لضمان أدائها الدور المحدد لها قانونا والذي أنشئت من أجله.

- **تقديم الخدمات العامة:** حيث يكلف المجلس البلدي بتوفير الخدمات الأساسية مثل إيصال الكهرباء والماء وقنوات الصرف الصحية صيانة المدارس وتهيئة المقابر.

- القيام بحملات التنظيف والإشراف على الحدائق والغابات

- قبول الهبات والتبرعات وإعادة الحقوق لأصحابها وإقرار الصفقات الخاصة بالبلدية

- مساعدة الحماية المدنية بجميع الوسائل المساعدة لها على مزاولة نشاطها، إضافة إلى تسيير وضبط الجنائز والمقابر.

النشاطات الاقتصادية للبلدية :

ومن بين الاختصاصات التي تقوم بها البلدية النشاطات التي تحمل الصبغة الاقتصادية والاجتماعية .مثل إمكانية إقامة المشاريع الضرورية خاصة في المجال الصناعي و التجاري وخصص لها القانون 08 - 90 حيث تنص المادة 135 على" أن المجلس الشعبي البلدي يعد ضمن حدود ثرواته والوسائل الموجودة تحت تصرفه برنامجه للتجهيز المحلي ويضع تصورا ، يحدد وفقا لخطة التنمية الوطنية الأعمال الاقتصادية القادرة على تأمين التطور البلدي لسبيل تحقيقها."

وفي هذا الصدد يجب الاعتراف بأن عددًا قليلا من البلديات لها القدرة الكافية على القيام بهذه المهام، وذلك راجع أساسا إلى ضعف القدرات المالية لها إضافة إلى قلة أو غياب الوسائل والتجهيزات والكفاءات المهنية الكفيلة بتحقيق ذلك، مما يستدعي تدخل الدولة بمساعدة المجالس الشعبية لتامين إعداد و تنفيذ الخطط التنموية المبرمجة على مستواها، إضافة إلى منحها إعانات مالية.

وتقوم البلدية إضافة إلى مهمة التسيير بمهمة إيجاد الأموال اللازمة للقيام بخدمة المواطنين سواء بقيامها بمشاريع منتجة تعود عليها بمداخيل مالية، أو بتكليف هيئات أخرى بتسيير هذه المرافق لصالح البلدية، وفي هذا الصدد يحدد القانون ستة قطاعات للنشطات الممكنة للبلدية، وهي على النحو التالي :

المجال الصناعي والحرف اليدوية :يمكن للمجلس أن يقيم مشروعا أو أن يشارك في مشاريع خاصة تحمل الصبغة العامة أو النفع العام.

المجال الزراعي :يمكن أن يشجع المجلس على إقامة مشاريع زراعية مثل إقامة التعاونية الزراعية والاستهلاكية.

مجال التوزيع و النقل :يمكن للبلدية أن تدير المرافق الموجودة ضمن حدودها وأن تشارك في كل مشروع من هذا النوع بالبلدية.وفي حالة تسويق المنتجات تعمل البلدية وبعدة طرق منها، السماح بإقامة مخازن للبيع العامة أو إقامة تعاونيات استهلاكية ومؤسسات مكلفة بتسويق المنتجات التي تكون غالبا من احتكار الدولة كتسويق السلع الضرورية مثل السكر القهوة والزيت.

المجال السياحي :ويتمثل دور البلدية في هذا المجال في تشجيعها لكافة الأنشطة التي من شأنها دعم قطاع السياحة وتنميته على المستوى المحلي. . **[10]**

3. فعالية الإطار البشري للبلدية

تعتمد البلدية في إطار ممارسة صلاحياتها على فئتين من المسيرين وهم :المنتخبون والموظفون والذين يشكلون الإطار البشري الفاعل في إدارة التنمية المحلية.

فالبلدية تتميز عن غيرها من المؤسسات الإدارية في كونها تتكون من جهاز إداري يتم تعيينه بطرق التوظيف العادي بإجراءات محدد (التوظيف المباشر أو المسابقة) ويخضعون إلى قانون خاص ،مهمتهم الإشراف على تسيير مصالح البلدية المتعدد تحت السلطة السلمية المباشرة لرئيس البلدية .بالإضافة إلى هيئة المداولة أو المجلس البلدي الذي يتكون بطرق الاقتراع أو الانتخاب العام مهمته إصدار قرارات تهم الشؤون المحلية للمواطنين وعلى رأسها كل ما يتعلق بالتنمية المحلية، والتي تمس جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يتطلب في الأعضاء المشكلين لهذه المجالس توفرهم على القدرة والكفاءة اللازمة لتجسيد هذه المجالات في مشاريع التنمية المحلية .وهو ما يفترض أنه يضمنه النظام الانتخابي المشكل لهذه المجالس.

كما أن الموظفين يتم توظيفهم و تعيينهم وفق قانون خاص يضمن استقطاب الكفاءات وتوظيفها في المصالح المختصة لتحقيق الفعالية في تسيير هذه المصالح و المساهمة في إدارة التنمية المحلية بصفة خاصة .

4. تشكيل المجالس المنتخبة

يقتضي منطق ومفهوم الديمقراطية المحلية أن يتولى إدارة الشؤون المحلية هيئات محلية خاصة، تمثل السكان المحليين سياسيا، ولا يتحقق هذا التمثيل إلا عن طريق الانتخاب نظراً لاستحالة اشتراك جميع الموظفين المحليين في إدارة و تخطيط و تنفيذ برامج التنمية المحلية وكما يقول " ليون بردا ت "في كتابه - القيم و الإيديولوجيات السياسية - بأنه " لا يوجد شيء أهم في النظام الديمقراطي من الانتخاب . " فهو الآلية الأنسب لتجسيد ديمقراطية الإدارة المحلية من جهة، ومن جهة أخرى إعطاء أكبر ضمان لاستقلالية المجالس المحلية عن السلطة المركزية

وبغض النظر عن اختلاف وجهات النظر بين المؤيدين والمعارضين لفكرة التعيين في المجالس المحلية، وعن مدى قدرتها في تشكيل مجالس فعالة و ديمقراطية ، فإنه في الجزائر يعتمد على نظام الانتخاب كأسلوب وحيد لتشكيل المجالس المحلية منذ الاستقلال و حتى في عهد الحزب الواحد،أراد المشرع للبلدية أن تجسد ديمقراطية الحكم الجماعي عن طريق الانتخاب .

وتبرز أهمية النظام الانتخابي وعلاقته بالتنمية المحلية، من كون هذه الأخيرة تدار من طرف السكان المحليين ولا تفرض من فوق،لأن المواطنين المحليين هم أدرى بالحاجات المحلية التي تشكل أولوياتهم .فإذا لم يتوفر في هؤلاء المديرين المحليين الكفاءة اللازمة لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المحلي**[11]**

5. مخططات البلدية للتنمية

انتهجت الجزائر عدة أدوات تنموية محاولة إشراك الجماعات المحلية في رسم مخططاتها التنموية و ذلك جاء بعد الأزمات السياسية و الاقتصادية التي مرت بها حيث بدأت بإعطاء اهتمام متزايد بتبني اللامركزية و تقوية دور الجماعات المحلية.خاصة البلدية في تحقيق التنمية باعتبارها القاعدة الإقليمية للدولة و المؤسسات الأقرب للمواطن فهي تعد تطبيقا و تدعيما لمبادئ الديمقراطية من خلال إشراك المواطنين في رسم السياسة المحلية و هي وسيلة لإبراز حاجياتهم و اهتماماتهم. ومن ابرز المخططات التي تم انتهاجها هي مخططات البلدية للتنمية و التي جاءت كتدعيم لسياسة اللامركزية

1.5. تعريف المخطط البلدي للتنمية

هو عبارة على مخطط شامل للتنمية في البلدية وهو الأكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات" وقد تم استعماله منذ سنة 1974,ويشمل هذا المخطط استثمارات تتعلق بالبلدية تحتوي على التجهيزات القاعدية و الفلاحية وتجهيزات الانجاز وذلك في إطار التوجهات الوطنية للتنمية فمهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين

فيدعم بصفة أساسية القاعدة الاقتصادية والمتمثلة في البلدية باعتبارها النواة الأصلية في التنظيم الإداري الجزائري كما اعتبر المرسوم رقم 136/73 المخطط البلدي للتنمية برنامج أعمال قصير المدى تقرره السلطات المختصة في إطار إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني

وعند استقراء قانون المخطط السنوي لسنة 1988 نجده قد تطرق إلى المخطط البلدي للجماعات المحلية تحت عنوان التنمية الجهوية.....تكييف المخطط البلدي للتنمية مع الصلاحيات الجديدة المخولة للجماعات المحلية في مجال الإسكان التعمير وترقية الأعمال الاقتصادية محلية كانت أم جهوية تدرج القطاع الخاص في عملية التنمية.

قانون التخطيط 1988:

اعتبره مخططا متوسط الأمد وتتم المصادقة عليه طبقا للتشريع المعمول في إطار توجه المخطط الوطني بحيث تمارس الجماعات المحلية صلاحياتها في ميدان التنمية الخاصة بها أن هذه المخططات التنموية جاءت في إطار سياسة التوازن الجهوي قصد إعطاء كل بلدية حظوظها في التنمية للوصول إلى تنمية مستدامة تضمن حقوق الأجيال القادمة.**[12]**

2.5. مراحل إعداد وتنفيذ المخطط البلدي للتنمية :

تقوم البلدية ممثلة في رئيس المجلس الشعبي البلدي بكل مبادرة أو عمل من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية في نطاق مخططاتها **[13]:**

1/ مرحلة الإعداد : يتم إعداد المخطط البلدي للتنمية من طرف المجلس الشعبي البلدي بحيث تتولى اللجنة التقنية للبلدية عند نهاية كل سنة ميلادية إعداد بطاقات تقنية تحتوي تلك البطاقات على كل المقترحات الناتجة عن عملية الإحصاء الخاصة بطبيعة الأشغال والتجهيزات المراد انجازها كما يجب أن يكون هناك قائمة اسمية تتضمن رخص وبرامج لاعتمادات الدفع مهما كانت طبيعتها أو مصدر تمويلها مع وجود غلاف مالي خاص بها لتحديد كل حاجيات سكان البلدية لتعرض تلك المقترحات من طرف اللجنة التقنية للبلدية على اللجنة التقنية للدائرة لمناقشتها والمصادقة عليها حيث تتوج أشغال اللجنة بالمصادقة أو الرفض حسب النتائج المتوصل إليها لتدون ضمن المحضر ليرفع إلى اللجنة التقنية بالولاية وتكون بحضور كل من: الوالي- مدير التخطيط والتهيئة العمرانية - رئيس المجلس الشعبي البلدي لتتوج أشغال اللجنة

لتتوج أشغال اللجنة الولائية بالمصادقة على المشاريع المقبولة وتسجيلها كما يؤجل البعض من تلك المشاريع إلى سنوات قادمة ويكون التأجيل حسب أولوية المشروع وما يمكن استنتاجه أن المخطط البلدي مرتبط بالمصالح التقنية على مستوى البلدية والدائرة والولاية والغلاف المالي الخاص بكل مشروع عند تصفح قانون المالية الأخير 2017 نجده تطرق إلى مخططات البلدية للتنمية بحيث حصلت على رخص لبرنامجها واعتمادات الدفع حسب كل قطاع بتوزيع النفقات ذات الطابع النهائي

2/مرحلة التنفيذ : يتم الإنجاز بعد إعداد المخطط وفق المراحل السابقة الذكر تقيد العمليات المعتمدة في إطار المخطط البلدي للتنمية بحيث تقيد في الجدول البلدي للتجهيز والاستثمار لتبلغ بعدها للوالي بعد مصادقة رئيس المجلس الشعبي البلدي والمحاسب المنفذ للبلدية ليبلغ مقرر تسجيل العمليات من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي إلى رئيس الدائرة ليعقد بدوره جلسة مداولة لأعضاء المجلس لإعلامهم بالمشاريع المدونة في مقرر التسجيل والتي استفادت منها البلدية هذه السنة ليتم الموافقة عليها وإدراجها ضمن مدونة مخطط البلدية للتنمية وتحديد كيفية التنفيذ إما عن طريق المقاولة بالكيفيات المنصوص عليها في تنظيم الصفقات العمومية أو بالوسائل الذاتية للبلدية وعادة ما يكون التنفيذ عن طريق صفقة أشغال عامة وفق ما نص عليه قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام ليتولاها مكتب التجهيز بالبلدية تحت إشراف الأمين العام للبلدية لتتولى بعدها مصالح الدائرة المصادقة على صفقة المشروع ليقوم بعدها رئيس المجلس الشعبي البلدي إعطاء الضوء الأخضر أي البدء في المشروع ودخوله حيز التنفيذ بعد التأكد من سالمة الانجاز بالنسبة للمشروع ترفع التحفظات وتسلم شهادة المطابقة على أساس بطاقة الإقفال النهائي للمشروع ليكون بذلك المشروع قد استوفى الأهداف التي وضع من أجلها عند بداية الانجاز ويكون مستغلا من طرف مواطني البلدية

المخطط رقم 01: إجراءات تحضير البرنامج البلدي للتنمية

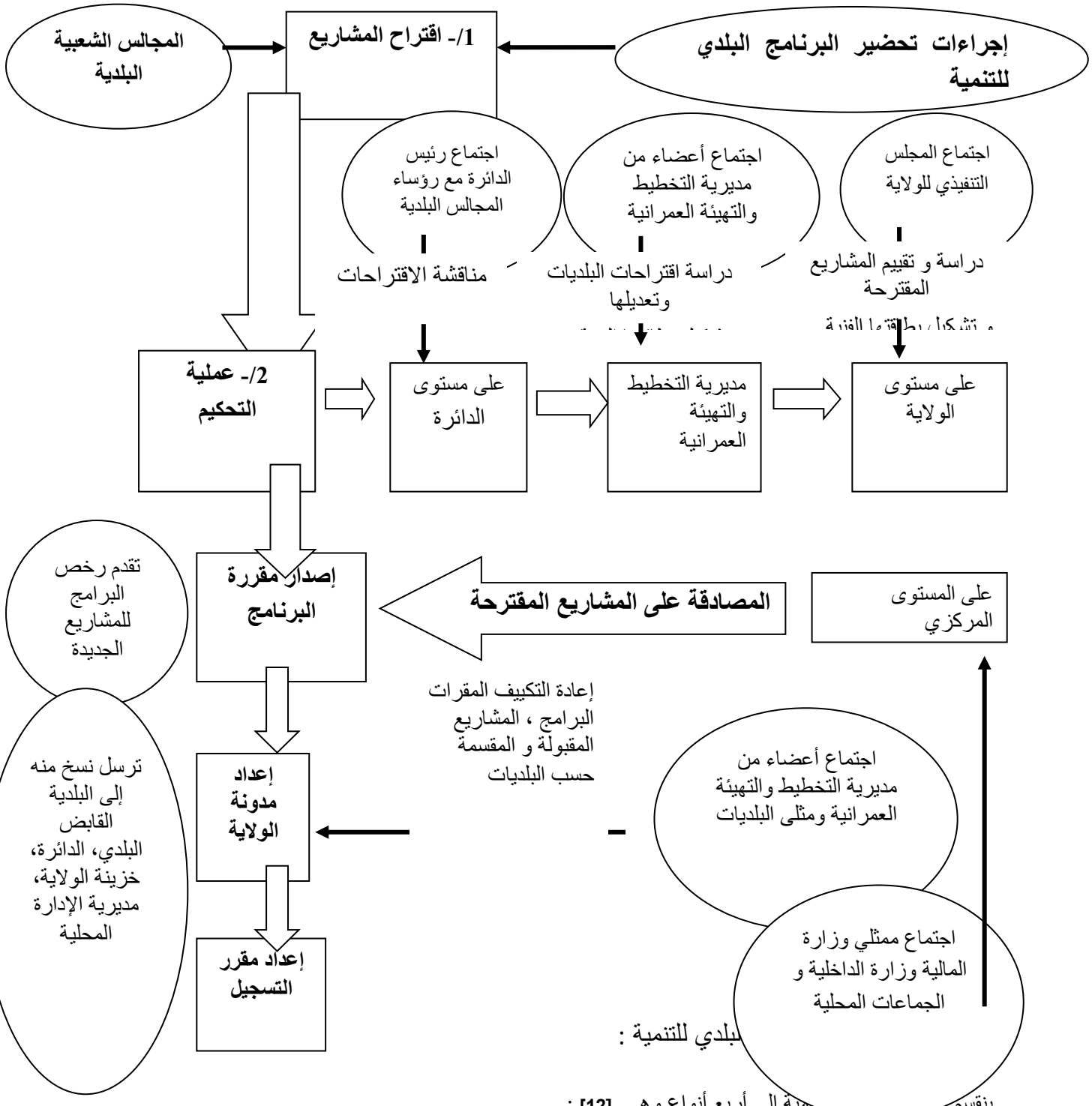

بلدي للتنمية :

ينقسم ... ية إلى أربع أنواع وهي **[12]** :

1- مخطط البلدي للتنمية العادية : وهو الذي يعد كل سنة بالطريقة الغادية و أيضا وفقا للنظام المعمول به منذ إنشاء المخططات البلدية للتنمية.

2- مخطط البلدي للتنمية التكميلي : الغرض منها الحصول على الموارد المائية التكميلية من ميزانية الدولة التي تخصص جزء منها إلى برامج المخططات البلدية للتنمية.

3- المخطط البلدي الاستعجالي : وهو الذي يكون في الحالات الاستثنائية أو الخاصة ويكون لها الشكل الاستعجال.

4- المخطط البلدي في إطار برامج للإنعاش الاقتصادي : وهي التي تخص برامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي جاء به رئيس الجمهورية سنة 2001.

4.5. أهداف المخطط البلدي للتنمية :

يهدف المخطط البلدي لتهيئة وتنمية المناطق المحددة داخل إقليم كل بلدية معينة بالمخطط فيعد المجلس برامجه السنوية والمتعددة بحيث يصادق عليها ويسهر على تنفيذها في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة ويهدف كذلك إلى الاستثمار في أي مشروع لاسيما ما تعلق منها بالأراضي الفلاحية ,الاستثمار أيضا في مجال الري ومعالجة المياه وصيانة الطرقات وتوزيع المياه الصالحة للشرب كما يسعى إلى حماية التراث العمراني.

الخاتمة :

البلدية هي قاعدة اللامركزية و بالتالي الأقرب للمواطن من الولاية و الادرى باحتياجاته الأمر الذي جعل المخطط البلدي للتنمية يلعب دور فعال و أساسي في تحقيق التنمية المحلية لكونه الوسيلة الوحيدة التي تحقق بها البلدية التوازن الجهوي و الإقليمي في مختلف المجالات . إذا ما توفرت لها الإمكانيات المادية و البشرية اللازمة .

الفصل الثالث :

المخططات التنموية لبلدية الجلفة

مقدمة :

نظرا لما قدمناه في الفصول السابقة بدا بالمفاهيم العامة للتنمية و التخطيط، مرورا بالبلدية و دورها القانوني في تجسيد المخططات على ارض الواقع وتحقيق التنمية المحلية و ذلك بعدة برامج ، من بينها برنامج البلدي للتنمية لذا فإننا سنقدم في هذا الفصل مخططات تنموية لبلدية الجلفة من سنة 2010 إلى غاية 2020 مع كل ما تحتويه من مشاريع تنموية صبت في صالح المواطن و ساهمت في تحسين نمط حياة السكان. بالإضافة إلى المشاكل التي واجهت البرنامج أو البلدية و كل ذلك بربط العلاقة بين التخطيط الإقليمي بشكلية (SNAT ، SRAT) و برنامج التنمية المحلية (PCD).

البرامج التنموية المحلية " بلدية الجلفة " :

تبدأ عملية التنمية من خلال التخطيط ووضع استراتيجيات مدروسة تهدف إلى إيجاد سياسات و برامج ملائمة لعمليات التطوير و النهوض بالمنطقة و إيجاد حلول مناسبة للمشكلات التي تواجهها، حيث استفادة بلدية الجلفة من عدة برامج تنموية حوت العديد من المشاريع الاجتماعية و الاقتصادية وبيئية و ثقافية، من بينها تدعيم البنية التحتية الاقتصادية و اجتماعية و فك العزلة عن جميع المناطق و فتح المنافسة أمام المتعاملين الاقتصاديين لانجاز المشاريع.

1 مشاريع التربية و التعليم :

لقد أصبح التعليم اليوم عاملا محفزا في التنمية الاقتصادية باعتباره نوع من أنواع الاستثمار البشري في العملية الإنتاجية .ففشل أي سياسة للتنمية يرجع إلى قلة التعليم ، لهذا السبب تولي البلدية بشكل عام و بلدية الجلفة بشكل خاص أهمية بالغة للتعليم ، فهي تتخذ كافة الإجراءات قصد انجاز المؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية و ضمان صيانتها ، كما تقوم بانجاز المطعم المدرسي و السهر على ضمان توفير وسائل نقل التلاميذ في بعض الأحيان. وهذه جملة المشاريع التي قامت بها بلدية الجلفة من خلال برامجها التنموية ابتداء من 2010 إلي 2020 مبينة في **الجدول (3.1).**

الجدول (3.1): المشاريع التي قامت بها بلدية الجلفة من خلال برامجها التنموية ابتداء من 2010 إلي 2020

اسم العملية	سنة الانطلاق العملية	القيمة المالية للعملية	نسبة الانجاز %
انجاز 02 أقسام بمدرسة البهاء	2013	4695000.00	/
انجاز 04 أقسام بمدرسة 20 أوت مع التجهيز	2018	11997000.00	% 100
انجاز 04 أقسام بمدرسة حرفوش عبد القادر مع التجهيز	2018	11972000.00	% 100
انجاز 02 أقسام بمدرسة قاضي النعاس مع تجهيز	2018	5955000.00	% 60

المصدر : المصلحة التقنية بلدية الجلفة

التحليل :

- ✓ 04 مشاريع تم تنفيذها على مدار 10 سنوات كاملة وهو رقم جد ضئيل بالنسبة للتطور السكان السريع الذي شاهدته البلدية.
- ✓ لا تزال هناك حاجة للمرافق التعليمية الخاصة بالطور الابتدائي و عجز على البلدية تغطيته.

2 مشاريع السكنية :

إن دراسة الأوضاع السكنية و مشاكل الإسكان في المجتمع المحلي و السعي نحو التخطيط لمواجهتها أمر بالغ الأهمية فالبلدية تعمل على القضاء على الأكواخ و البناءات الفوضوية وذلك بتقديم المساعدات سواء في إطار البناء الريفي أو إعادة هيكلة الإحياء القديمة أو مشاريع جديدة كليا ،و هذه المشاريع التي قررت ضمن المخطط البلدي للتنمية " لبلدية الجلفة "منذ سنة 2010 حتى 2020 مبينة في **الجدول (3.2).**

الجدول (3.2): المشاريع التي قررت ضمن المخطط البلدي للتنمية " لبلدية الجلفة "منذ سنة 2010 حتى 2020

اسم العملية	سنة الانطلاق العملية	القيمة المالية للعملية	نسبة الانجاز %
دراسة و متابعة انجاز سكن وضيفي للفرع البريدي بقرية أولاد عبيد الله مع المتابعة .	03/05/2015	5000000.00	/
تهيئة السكنات التطورية بحي برنادة	2018	11974000.00	%100

المصدر : المصلحة التقنية بلدية الجلفة

التحليل :

- ✓ إلى حد الآن الحظيرة السكنية لبلدية الجلفة لم تواكب الطلب المتزايد على السكن أو القطع الأرضية رغم البرامج الكثيرة التي تهدف إلى التوازن الاجتماعي والاقتصادي في المجال العمراني.
- ✓ وعليه فان المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير و يهدف إلى تمكين الهيئات المحلية من تسيير التوسع العمراني من جهة ومن جهة أخرى تمكينها من تطوير الحظيرة السكنية حسب القوانين الجديدة وفيما يخص قطاع السكن وبالخصوص تسهيل عملية الاستثمار في هدا القطاع.

3 مشاريع الهياكل القاعدية :

وهي جملة التجهيزات الجماعية الضرورية لتنشيط الحركة الاقتصادية مثل الطرقات و الجسور وشبكات الاتصال مكاتب البريد و الأسواق الجوارية البنيات التحتية مثل قاعات العلاج ، حيث تخضع جميعها لعمليات الترميم و تجهيز، والإنشاء في بعض الحالات وهذه مشاريع مخطط البلدي للتنمية لبلدية الجلفة من سنة 2010 إلى 2020 مبينة في **الجدول (3.3).**

التحليل :

- ✓ الأسواق الجوارية تعتبر مناطق الصناعية ومنطقة النشاطات والتخزين لبلدية الجلفة و هي ضرورية لأهمية البلدية اقتصاديا و لضمان تمركز الصناعة بحكم الموقع وسهولة وصول المواد الأولية إلى المنطقة وكذلك نقلها إلى المستهلك أما التخزين فان شبكة الطرق المتفرعة من مدينة الجلفة تخفف من بعد المسافة إلى منابع التزود حيث تعتبر الجلفة منطقة تخزين وتوزيع.
- ✓ حسب التطورات الديموغرافية في السنوات الأخيرة فان البلدية تتطلب برمجة مرافق صحية جديدة حسب الحاجة و الطلب.

الجدول (3.3): المشاريع التي قررت ضمن المخطط البلدي للتنمية " لبلدية الجلفة "منذ سنة 2010 حتى 2020

اسم العملية	سنة الانطلاق العملية	القيمة المالية للعملية	نسبة الانجاز %
دراسة و انجاز قاعة علاج بطريق بحرارة	2011	7550000.00	/
انجاز ساحة للسوق الجواري بحي الزريعة	2012	4113000.00	/
تهيئة سوق جواري بحي الشيح	2012	8000000.00	/
تهيئة سوق جواري بحي سليمان عميرات	2012	2752000.00	/
انجاز ساحة للسوق الجواري بحي بحرارة	2012	4422000.00	/
انجاز سور للسوق الجواري بحي بحرارة	2012	2483000.00	/
انجاز ساحة للسوق الجواري بحي شعوة	2012	3404000.00	/
دراسة و انجاز سوق الجواري بحرارة	2012	38826000.00	/
ترميم قاعة علاج الزينة	14/05/2014	2119000.00	/
تجهيز قاعة علاج منطقة مسكة	14/05/2014	3000000.00	/
ترميم قاعتي علاج حي 05 جويلية و 100 دار	20/07/2014	2896000.00	/

المصدر : المصلحة التقنية بلدية الجلفة

4 مشاريع التهيئة و التعمير + المباني الإدارية :

طبقا للمادة 108 يشارك المجلس الشعبي البلدي في إجراءات إعداد عمليات تهيئة الإقليم و التنمية المستدامة حيث تركز البلدية في مخططاتها على الصورة الخارجية لمدينة نظيفة ولائقة لهذا فإنها تقوم بعمليات الترميم و التهيئة الخارجية للمدارس و الشوارع ... مع الأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي في كل ذلك، بالإضافة إلى المرافق الإدارية ألللازم توفرها من ضمن عمليات تهيئة الإقليم و تعميره كما هي مبينة في **الجدول (3.4).**

الجدول (3.4): المشاريع التي قررت ضمن المخطط البلدي للتنمية " لبلدية الجلفة "منذ سنة 2010 حتى 2020

اسم العملية	سنة الانطلاق العملية	القيمة المالية للعملية	نسبة الانجاز %
ترميم المخرج الرئيسي لواد لحديد	2010	1585000.00	/
دراسة و انجاز مقر جديد لخزينة البلدية مع سكن إلزامي	2010	698000.00	/
دراسة تهيئة المدخل الشمالي لمدينة الجلفة	2010	995000.00	/
تهيئة المدخل الشمالي لمدينة الجلفة من جسر المدخل الشمالي للمدينة إلى ملتقى شارع سوق سيدي نايل	2013	7957000.00	/
اقتناء الوسائل المادية لمعالجة و جمع النفايات المنزلية الصلبة	2013	42757000.00	/
انجاز فرع إداري صحي بحرارة ش2	2013	13000000.00	/

اسم العملية	سنة الانطلاق العملية	القيمة المالية للعملية	نسبة الانجاز %
تهيئة خارجية بحي اكمالية الوئام	2014	5000000.00	/
تهيئة خارجية بحي مدرسة الزعفران بحرارة	2014	2000000.00	/
تهيئة خارجية بحي ابتدائية الهدى	2014	4000000.00	/
تهيئة خارجية بحي ابتدائية حاشي معمر	2014	2000000.00	/
تهيئة المداخل لحي بن عزيز الشارع الاداري بحي بن سعيد	2014	18973000.00	/
تهيئة خارجية أمام ثانوية عين اسرار	2015	5052000.00	/
تهيئة خارجية لانجاز فرع البلدية بحي بن تيبة بجانب مقر الدائرة الجديد	2016	3380000.00	/
تهيئة بناية إدارية بالقطب الحضري بربيح	2019	11616000.00	%100

المصدر : المصلحة التقنية بلدية الجلفة

التحليل :

- ✓ تمت 10 عمليات من تهيئة و ترميم و انجاز 02 مباني إدارية تابعة للبلدية .

5 مشاريع الطرق :

الحق في التنقل مضمون دستوريا لكل مواطن غير أن المواطن لا يزال يعاني عند استعماله لهذا الحق و ذلك بسبب الطرقات المهترئة التي يسلكها ، الأمر الذي منح البلدية إمكانيات إقامة مخططات بقصد صيانة طرقات البلدية و كذلك إشارات المرور التابعة لشبكة طرقاتها و هذا ما تحاول تحقيقه بلدية الجلفة في مخططاتها التنموية حيث قامت بالعديد من المشاريع لإعادة تهيئة طرقاته و إنشاء أخرى بهدف تنمية المدينة و فك العزلة عن باقي المناطق و القرى الريفية و هذه حصيلتها في السنوات التالية مبينة في **الجدول (3.5).**

الجدول (3.5): المشاريع التي قررت ضمن المخطط البلدي للتنمية " لبلدية الجلفة "منذ سنة 2010 حتى 2020

اسم العملية	سنة الانطلاق العملية	القيمة المالية للعملية	نسبة الانجاز %
تعبيد طريق بحرارة الجلفة - شطر أول-	2010	50000000.00	/
انجاز الطريق الرابط بين الطريق البلدي رقم 22 وعين زينة مرورا بالعرقوب الأحمر	2011	43232000.00	/
صيانة الطريق المزدوج مابين ملتقى الطرق الرويني و ملتقى الطرق حي الحدائق	2012	4000000.00	/
صيانة النهج الرابط بين الطريق الوطني 01 و إقامة الولاية	2013	16102000.00	/
صيانة الطريق البلدي رقم 22 مابين الطريق الوطني 01 ومحطة التصفية	2013	17295000.00	/
انجاز المسلك الرابط بين قرية أولاد عبيد الله و ثانوية المجمع المدرسي الجديد	30/04/2014	28323000.00	/
صيانة الطريق الرابط بين حي 100 دار و حي بلبيض مرورا بسوق الرحمة	30/04/2014	19787000.00	/
تعبيد الشوارع المتدهورة للجهة الشرقية للمدينة	25/05/ 2014	7493000.00	/

اسم العملية	سنة الانطلاق العملية	القيمة المالية للعملية	نسبة الانجاز %
صيانة الطريق المحاذي لصندوق التقاعدي بحي بن جرمة	03/06/2014	16564000.00	/
تزفيت الشوارع المتدهورة للجهة الغربية للمدينة	03/06/2014	7500000.00	/
تهيئة الشارع الرابط بين ثانوية غريسي إلى غاية ابتدائية عيسى القايد	03/06/2014	7986000.00	/
انجاز الطريق الرابط بين الطريق الوطني 01 وثانوية قرية أولاد عبيد الله	25/05/2014	38120000.00	/
دراسة و تعبيد الطريق الوطني رقم 46 و امسكة مع المتابعة	07/04/2015	42941000.00	/
تعبيد الطرقات بحي قناني القديمة	03/12/2015	39816000.00	/
تهيئة و تزفيت الطريق الرئيسي بحي بوخالفة	05/05/2015	9148000.00	/
تهيئة حضرية و تزفيت الشوارع برؤوس العيون بجانب محطة نفطال	05/05/15	19722000.00	/
بومدين (بلاط و تزفيت)حي ابتدائية عبيكشي السعيد و حي ثانوية الفصحى	05/05/2015	18914000.00	/
تهيئة و تزفيت حي الضاية	08/03/2016	43840000.00	/
تعبيد الطريق الرابط بين الطريق الوطني رقم 01 و بريجة امسكة	13/07/2017	55000000.00	/
تهيئة الطريق الرابط بين الطريقين الوطني رقم 46 و اكمالية الفتح حي بوتريفيس	2018	12700000.00	100%
تهيئة شوارع مسعودي عطية	2018	11997000.00	100%
تهيئة الشارع الرابط بين ثانوية بالبيض محمد و مدرسة بورقدة بحي بوتريفيس	2018	12000000.00	100%
تهيئة شوارع و ساحة البناء الذاتي بجانب السوق المغطاة الرحمة	2018	11996000.00	100%
تهيئة حضرية للشارع مقابل للسوق الجملة	2018	11800000.00	100%
تهيئة حضرية للشارع الرئيسي للطريق المزدوج مقابل الدرك الوطني	2018	11500000.00	100%
تهيئة و تزيين الشوارع لنهج 06و شارع مابين مفترق الطرق لمديرية المصالح الفلاحية	2019	9944651.00	100%
تهيئة و تزيين شوارع من مفترق الطرق لمديرية التربية إلى غاية مفترق الطرق طريق بوسعادة - الوئام ومن مفترق الطرق بوسعادة الى غاية مفترق طرق حي 100 دار	2019	9944651.00	100%

المصدر : المصلحة التقنية بلدية الجلفة

التحليل :

- ✓ شملت مخططات البلدية 28 عملية على مستوى البلدية بأغلفة مالية ضخمة من تجديد و إعادة تأهيل و إنشاء طرق وشوارع لفك العزلة و تحريك اقتصاد المنطقة

- ✓ حاليا الطرق الوطنية زيادة عن الدور الوطني فإنها تلعب دور الشريان الرئيسي سواء كانت الطريق الوطني رقم 01 أو الطريق رقم 46 وكذلك الطرق الولائي طريق مجبارة الجلفة وعلى هده المحاور تتمركز معظم المرافق والتجارة
- ✓ الطرق الثانوية وهي عبارة عن طرق تضمن الربط ما بين المنطقة الجنوبية لبربيح وعين الشيح وبين بوتريفيس وعين اسرار وبين بلكحل وبوخالفة وبين عير اسرار وعيسى القائد
- ✓ مجمل الطرق الموجودة داخل النسيج العمراني الحالي أو المقترحة في مناطق التوسع وهي تضمن التنقل داخل الأحياء وتصل بالطرق الأكبر منها دورا

6 مشاريع الإنارة العمومية :

الجماعات المحلية، التي تتحمل أعباء المرافق العمومية و إنشائها ومن ضمنها الإنارة العمومية من ضمن مخططاتها التنموية كما هو مبين في **الجدول (3.6)**.

الجدول (3.6): المشاريع التي قررت ضمن المخطط البلدي للتنمية " لبلدية الجلفة "منذ سنة 2010 حتى 2020

اسم العملية	سنة الانطلاق العملية	القيمة المالية للعملية	نسبة الانجاز %
ترميم شبكة الإنارة العمومية من مفترق الطرق الأغواط الطريق المجبارة	2010	10135000.00	/
إتمام إعادة الاعتبار لشبكة الإنارة العمومية بحي 05 جويلية	2010	3000000.00	/
انجاز شبكة الإنارة العمومية للشارع الغربي المحاذي للمقبرة الخضراء ش02	2010	3524000.00	/
انجاز شبكة الإنارة العمومية من مقر خزينة الولاية إلى مدخل الرئيسي لسوق سيدي نائل –المعرض سابقا و الشوارع المحاذي له	2010	35770000.00	/
انجاز شبكة الإنارة العمومية الطريق رقم 04 المحاذي لواد ملاح	2013	7998000.00	/
انجاز الإنارة العمومية للساحة المحاذية للقطب الثقافي	2013	4273000.00	/
انجاز الإنارة العمومية بعمارات بن جرمة قرب الحماية المدينة	2014	6388000.00	/
انجاز شبكة الإنارة العمومية لقرية بنيلي	2014	8000000.00	/
انجاز الإنارة العمومية عمارات بن جرمة قرب البنك الخارجي	2014	5480000.00	/
انجاز شبكة الإنارة العمومية لقرية أولاد عبيد الله	2014	8000000.00	/
انجاز شبكة الإنارة العمومية بحي قناني القديمة	2015	3825000.00	/
انجاز شبكة الإنارة العمومية لقرية أولاد عبيد الله	2015	4990000.00	/
إعادة تأهيل شبكة الإنارة العمومية لشوارع حي بن جرمة	2018	11991000.00	100%
إعادة تأهيل شبكة الإنارة العمومية لشوارع حي قناني	2018	11991000.00	100%
إعادة تأهيل شبكة الإنارة العمومية عبر أحياء بلدية الجلفة	2018	11995000.00	100%

اسم العملية	سنة الانطلاق العملية	القيمة المالية للعملية	نسبة الانجاز %
إعادة تأهيل شبكة الإنارة العمومية لشوارع حي عين الشيح	2018	11991000.00	100%
إعادة تأهيل شبكة الإنارة العمومية لشوارع حي 100 دار	2018	8502000.00	100%
إعادة تأهيل شبكة الإنارة العمومية لشوارع حي الونام إلى مفترق الطرق	2018	11472000.00	100%
إعادة الاعتبار لشبكة الإنارة العمومية بالطريق الوطني رقم 46 ابتداء من مفترق الطرق الرويني إلى غاية محطة البنزين	2018	11999000.00	100%
إعادة الاعتبار لشبكة الإنارة العمومية بالطريق الوطني رقم 01 ابتداء من الطريق الرئيسي بحي بن سعيد إلى غاية مفترق الطرق باب الشارف و طريق المقابل لمحطة نقل المسافرين بحي عين الشيح إلى غاية مفترق الطرق بحي قناني	2018	/	100%
إعادة الاعتبار لشبكة الإنارة العمومية بالطريق الرئيسي لحي بوتريفيس إلى غاية مفترق الطرق المدخل الشمالي للمدينة	2018	/	100%
إعادة الاعتبار لشبكة الإنارة العمومية بالطريق الرئيسي بربيح إلى غاية مفترق الطرق شعوة	2018	/	100%
إعادة الاعتبار لشبكة الإنارة العمومية لحي البساتين و 400 مسكن	2019	8643000.00	100%
إعادة الاعتبار لشبكة الإنارة العمومية حي باب الشارف+ حي شونان	2019	7999000.00	100%
إعادة الاعتبار لشبكة الإنارة العمومية حي الحدائق	2019	7877000.00	100%
إعادة الاعتبار لشبكة الإنارة العمومية حي بن سعيد	2019	7337000.00	100%
إعادة الاعتبار لشبكة الإنارة العمومية حي الظل الجميل و حي مدغرى	2019	7148000.00	100%
إعادة الاعتبار لشبكة الإنارة العمومية حي كويت وسدي نايل و الاحياء المجاورة لوسط المدينة	2019	7220000.00	100%
إعادة الاعتبار لشبكة الإنارة العمومية حي المستقبل + الرياض + الونام + سليمان عميرات	2019	9638000.00	100%

المصدر : المصلحة التقنية بلدية الجلفة

تحليل :

- ✓ تم انجاز ما يزيد عن 29 مشروع للإنارة العمومية من تجديد و إعادة تأهيل واعتبار
- ✓ تطلبت أغلفة مالية ضخمة صرفتها البلدية على المشاريع من خلال مخططتها التنموية
- ✓ تم انجاز المشاريع بهدف فك العزلة و ضمان أمان السكان في الأحياء و السائقين في الطرقات

7 مشاريع الساحات والحدائق العمومية :

أما فيما يخص برنامج البلدية للتنمية فإننا نعتمد على سلم المرافق الذي يمنح مساحة 1.5م لكل فرد من المساحات الخضراء تكون عبارة عن مساحات مهيأة ومغروسة بعدة أنواع منها القصير ومنها المرتفع الأول لتغطية الأرضية والثاني لتوفير الظل . تبرمج المساحات الخضراء في الأماكن السكنية سواء كانت جماعية أو فردية وتبرمج مساحات كبيرة عبارة عن حدائق عمومية أو حدائق للعب والتنزه في كل منطقة من المناطق التي يفوق حجمها الحي هذه الحدائق تخضع للدراسة والصيانة في كل وقت وتبرمج مساحات خضراء داخل المساحات المخصصة للمرافق العمومية وكذلك المقابر كما هو مبين في **الجدول (3.7)**.

الجدول (3.7): المشاريع التي قررت ضمن المخطط البلدي للتنمية " لبلدية الجلفة "منذ سنة 2010 حتى 2020

اسم العملية	سنة الانطلاق العملية	القيمة المالية للعملية	نسبة الانجاز %
إعادة اعتبار و تهيئة حديقة الحرية	2011	22220000.00	/
انجاز حديقة بحرارة ش2	2013	14215000.00	/
تهيئة المساحات الخضراء بمدينة الجلفة - اقتناء شجيرات-	2013	5178000.00	/
تهيئة المساحات الخضراء - اقتناء شجيرات - 05 جويلية طريق الجامعة وحي بوتريفيس	2013	6280000.00	
تهيئة حديقة وسط المدينة	2013	4839000.00	/
تهيئة المساحات الخضراء - اقتناء شجيرات – حي عين الشيح وسط المدينة و ملتقى الطرق	2013	5000000.00	/
تهيئة المساحات الخضراء بقرية أولاد عبيد الله	2013	1987000.00	/
تهيئة حديقة الزحاف	2014	7919000.00	/
تهيئة حديقة عين السرار	2014	7968000.00	/
انجاز حديقة مقابل لمديرية التكوين المهني	2014	11648000.00	/
إعادة الاعتبار لحديقة سعدي فضيل - تهيئة خارجية -	2014	7977000.00	/
إعادة الاعتبار لحديقة سعدي فضيل - تهيئة البنايات و الشبكات المختلفة -	2014	7976000.00	/
إعادة الاعتبار لحديقة سعدي فضيل تسييج السور الخارجي	2014	7999000.00	/
تهيئة ساحة محمد بوضياف + نافورة الجهة الشمالية لمسجد بن شريف	2014	42764000.00	/
تهيئة حديقة بن تيبة	2019	37539600.00	%75

المصدر : المصلحة التقنية بلدية الجلفة

التحليل :

- ✓ تمت 14 عملية في إطار المخططات لتهيئة الساحات و المساحات الخضراء خلال 10 سنوات السابقة برغم من هذا لازال هناك نقص في مساحات لعب الأطفال .

- ✓ في محيط النسيج العمراني الحالي المساحات الخضراء لا توجد حسب المطلوب الذي ينص عليه القانون العمراني وسلم المرافق , ما عاد النسيج العتيق الذي يحضا بحدائق عمومية تتمثل في حديقة الظل الجميل حديقة بن جرمة ومساحتين مغروستين موجودتين على الطريق الوطني رقم 01 .
- ✓ أما المنطقة الشرقية فان برنامج مسطر سوف ينجز مع برمجة المساحات الخضراء بخلاف المنطقة الغربية التي ينعدم فيها هدا النوع من العناصر الأساسية لخلق البيئة الضرورية لترفيه السكان عن حالاتهم اليومية .

8 مشاريع شبكة المياه (الصرف الصحي + توريد المياه الشرب):

تهتم مخططات البلدية للتنمية بالإشراف على جميع الأعمال و الهياكل المتعلقة بالشبكات توريد مياه الصالحة للشرب و شبكات الصرف الصحي و مياه الأمطار و الفيضانات، وقد قامت بلدية الجلفة في مخططاتها التنموية بإنشاء العديد من المشاريع التي تخدم هذه النقاط وهذه حصيلتها للسنوات السابقة 2020/2010 كما هو مبين في **الجدول (3.8).**

الجدول (3.8): المشاريع التي قررت ضمن المخطط البلدي للتنمية " لبلدية الجلفة "منذ سنة 2010 حتى 2020

اسم العملية	سنة الانطلاق العملية	القيمة المالية للعملية	نسبة الانجاز %
تجديد شبكة مياه الشرب بأحياء :ديار الشمس و بوخالفة و بن عزيز	2010	7644000.00	/
تجديد شبكة الصرف بوسط المدينة ، عين سرار ،عين الشيح	2010	7000000.00	/
دراسة انجاز هياكل مياه الشرب بقرية النعاس على 300م ط	2010	199000.00	/
تجديد شبكة صرف المياه بقرية أولاد عبيد الله على 300 م ط	2010	19928000.00	/
دراسة انجاز شبكة صرف المياه المستعملة بقرية النعاس على 2200 م ط	2010	499000.00	/
تجديد قنوات مياه الشرب المتآكلة	2010	6300000.00	/
توسيع شبكة مياه الشرب بحي بنات بلكحل مع المتابعة	2010	2000000.00	/
انجاز شبكة الصرف المياه المستعملة بقرية النعاس على 2200م ط مع المتابعة	2011	14000000.00	/
انجاز هياكل مياه الشرب لقرية النعاس 300م ط مع المتابعة	2011	3000000.00	/
انجاز ما تبقى من شبكة المياه المستعملة بقرية النعاس	2012	3995000.00	/
انجاز قناة صرف مياه الأمطار بملعب 100 دار	2012	5334000.00	/
إعادة الاعتبار لقنوات الآبار للمنطقة الغربية لمدينة الجلفة	2012	3000000.00	/
تجديد مقطع صرف المياه المستعملة وبالوعات مياه الأمطار بحي بلغزال	2013	7964000.00	/
انجاز مقطع لصرف المياه المستعملة و بالوعات مياه الأمطار بتجزئة الشروق	2013	8000000.00	/
انجاز خزان ماء بقرية امسكة مع الشبكة	2013	6000000.00	/
تحويل مسار قناة مياه الشرب المارة بواد الحديد الممونة لحي الزريعة	2013	3700000.00	/

اسم العملية	سنة الانطلاق العملية	القيمة المالية للعملية	نسبة الانجاز %
إعادة تأهيل مقطع صرف المياه المستعملة بحي بن عزيز (MTH)	2013	8000000.00	/
انجاز خزان ماء بقرية الزينة مع شبكة	2013	600000.00	/
انجاز شبكة مياه الشرب و خزان سعته 35م بقرية بنيلي	30/04/2014	4938000.00	/
تحويل مسار قناة مياه الشرب الممونة بحي بن سعيد	30/04/2014	5002000.00	/
تحويل مسار قناة مياه الشرب المارة بواد الحديد الممونة لحي الزريعة	30/04/2014	3591000.00	/
تجديد شبكة صرف المياه المستعملة عبر أحياء المدينة	30/04/2014	9936000.00	/
تجديد شبكة المياه المستعملة لحي قناني القديمة	30/04/2014	11624000.00	/
انجاز و تأهيل بالوعات مياه عبر أحياء المدينة	30/04/2014	24146000.00	/
انجاز شبكة صرف مياه الأمطار من ثانوية غوريسي إلى غاية ابتدائية عيسى القايد	30/04/2014	7963000.00	/
انجاز قنوات الصرف الصحي قرية بن نيلي مع المتابعة	30/04/2014	7954000.00	/
انجاز شبكة صرف المياه المستعملة بحي شعباني	30/04/2014	7961000.00	/
انجاز شبكة صرف المياه المستعملة بقرية أولاد عبيد الله	14/05/2014	7250000.00	/
انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب السكنات التطورية بحرارة	14/05/2014	6579000.00	/
انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب بتجزئة بقوقة	03/05/2015	6937000.00	/
انجاز شبكة مياه الشرب برؤوس العيون	03/05/2015	1964000.00	/
انجاز شبكة صرف المياه المستعملة بقرية أولاد عبيد الله	03/05/2015	7758000.00	/
انجاز شبكة صرف المياه المستعملة بقرية أولاد عبيد الله ش2	03/05/2015	4243000.00	/
انجاز شبكة الصرف الصحي بتجزئة بقوقة	03/05/2015	7905000.00	/
انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب بحي قناني القديم	03/12/2015	4178000.00	/
انجاز قنوات الصرف المياه الأمطار بحي بوخالفة	03/12/2015	3251000.00	/
انجاز شبكة الصرف مياه الأمطار حي السكنات التساهمية بالجلفة	20/12/2015	2759000.00	/
انجاز شبكة الصرف مياه الأمطار بحي الحدائق	20/12/2015	5206000.00	/
تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب بحي الضاية	03/02/2016	4711000.00	/
تجديد قنوات الصرف المياه المستعملة + مياه الأمطار (شارع فلسطين + الحرية)	03/02/2016	17720000.00	/
تجديد شبكة قنوات الصرف الصحي بحي الضاية + البرج	11/03/2016	8070000.00	/

اسم العملية	سنة الانطلاق العملية	القيمة المالية للعملية	نسبة الانجاز %
تجديد قنوات صرف مياه بحي الزحاف	03/02/2016	7873000.00	/
انجاز شبكة الصرف الصحي بالفصحى	03/02/2016	4764000.00	/
تجديد شبكة الصرف الصحي بحي الصنوبر	03/02/2016	8504000.00	/
تجديد مقطع صرف المياه المستعملة لحي بربيح في إطار الوقاية من الأمراض المتنقلة	03/02/2016	4370000.00	/
تجديد شبكة الصرف المياه المستعملة لحي البرج بنايات 3-5-6 في إطار الوقاية من الأمراض المتنقلة	07/12/2016	3000000.00	/
انجاز و تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب بحي شعوة	20/06/2017	1899000.00	/
تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب بحي عيسى القايد	20/06/2017	3978000.00	/
تجديد شبكة الصرف الصحي بأحياء مدينة الجلفة (الضاية + فكاني+ بن جرمة + الفصحى+ وسط المدينة)	19/04/2017	12000000.00	/
تجديد شبكة الصرف الصحي بحي البرج البناية 06/05/03 ش2	19/04/2017	3490000.00	/
تجديد قنوات الصرف الصحي بمحاذاة فرق التدخل السريع للدرك الوطني بحي برنادة علي مسافة 120 م ط	28/12/2017	1000000.00	/
تغيير مسار القناة الصرف الصحي بحي المسجد الجديد واد ملاح	24/05/2017	7078000.00	/
إعادة تأهيل شبكة الصرف الصحي بأحياء (الزحاف +سوق الرحمة +البناء الذاتي +بلبيض)	14/06/2017	14591000.00	/
انجاز شبكة الصرف الصحي بحي البناء الذاتي	20/06/2017	11631000.00	/
ربط توصيلات عشوائية للصرف الصحي بالقناة الرئيسية بواد ملاح (رؤوس العيون)	20/06/2017	8994000.00	/
إعادة تأهيل القناة الرئيسية لصرف المياه المستعملة بحي فكاني بوتريفيس	20/06/2017	3347000.00	/
تجديد شبكة الصرف الصحي بقرية أولاد عبيد الله ش3	20/06/2017	6942000.00	/
تجديد قنوات الصرف الصحي حي البساتين	20/06/2017	7944000.00	/
تجديد شبكة الصرف الصحي بحي بربيح + جودان المبارك	20/06/2017	7957000.00	/
تجديد شبكة الصرف الصحي بحي عمر إدريس +برنادة	20/06/2017	7968000.00	/
تجديد شبكة الصرف الصحي بحي شعباني	20/06/2017	1919000.00	/
انجاز قنوات الصرف مياه الأمطار لأحياء المدينة برنادة + عين اسرار + الزحاف	13/07/2017	3300000.00	/
انجاز قنوات صرف المياه المستعملة بحي رؤوس العيون بجانب المسجد	13/07/2017	8000000.00	/

اسم العملية	سنة الانطلاق العملية	القيمة المالية للعملية	نسبة الانجاز %
تجديد شبكة مياه الشرب لتجزئة الإطارات	2018	8963930.01	%100
توسيع شبكة مياه الصالحة للشرب الخاصة بالتجزئات الجهة الشرقية	2018	13000000.00	%100
انجاز شبكة مياه الشرب لحي بوخالفة	2018	6494000.00	%100
تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب بحي الكرامة	2018	9965000.00	%100
اقتناء مضخات غاطسة	2018	11544000.00	%100
انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب بقرية أولاد عبيد الله الجهة الشمالية	2018	11999000.00	%100
انجاز مقطع لصرف المياه الامطار بحي الزحاف مقابل السوق المغطاة	2018	2495000.00	%100
انجاز شبكة صرف المياه المستعملة لحي شعباني بجانب مقر الدائرة	2018	3091000.00	%100
تجديد شبكة المياه المستعملة بوسط المدينة	2018	11977000.00	%100
انجاز شبكة صرف المياه المستعملة لحي الكرامة	2018	8993000.00	%100
تجديد شبكة المياه المستعملة لحي بن سعيد القديمة الجهة الجنوبية	2018	11995000.00	%100
انجاز شبكة صرف المياه المستعملة بقرية اولاد عبيد الله ش 04	2018	7991000.00	%100
انجاز شبكة صرف الصحي لقرية عين الزينة ش02	2018	7992000.00	%100
تجديد شبكة صرف المياه المستعملة بطريق رقم 01 المدبغة. شركة اتصالات الجزائر	2018	9971000.00	%100
إعادة تأهيل شبكة صرف المياه المستعملة لحي بالغزال شطر 02	2018	8992000.00	%100
انجاز شبكة المياه المستعملة لحي بوخالفة	2018	7985000.00	%100
إعادة تأهيل و تنقية بالوعات صرف مياه الأمطار بالجهة الغربية للمدينة	2018	8996000.00	%100
إعادة تأهيل و تنقية بالوعات صرف مياه الأمطار بالجهة الشرقية للمدينة	2018	/	%100
إعادة تأهيل شبكة صرف المياه المستعملة عبر أحياء المدينة	2018	/	%100
إعادة تأهيل شبكة صرف المياه المستعملة حي شونان –تعاونية البركة –نهج 08 أمام السجل التجاري.	2018	11987000.00	%100
تجديد شبكة صرف المياه المستعملة بحي الضاية - عين الشيح - الظل الجميل	2018	11976000.00	%100
تجديد شبكة صرف المياه المستعملة بحي الفصحى و الزريعة	2018	11906000.00	%100
تجديد شبكة صرف المياه المستعملة تعاونية الخوارزمي 03 - فكاني الجهة الشرقية - البرج	2018	11992000.00	%100
تجديد شبكة صرف المياه المستعملة بحي المستقبل	2018	11822000.00	%100

اسم العملية	سنة الانطلاق العملية	القيمة المالية للعملية	نسبة الانجاز %
تجديد شبكة صرف المياه المستعملة لتجزئة الإطارات	2018	11997000.00	%100
تجديد شبكة صرف المياه المستعملة عين اسرار بجانب اكمالية رويني لخضر- عيسى القايد – تجزئة بالغزال – الضاية بجانب مكتب البريد	2018	11970000.00	%100
انجاز شبكة صرف المياه المستعملة بجانب الوحدة الثانوية المتقدمة للحماية المدنية طريق مجبارة	2018	11995000.00	%100
انجاز شبكة صرف المياه المستعملة بحي الكرامة ش 02	2018	11987000.00	%100
انجاز شبكة صرف المياه المستعملة بحي حاشي معمر - الأمل الجنوبي	2018	11998000.00	%100
تجديد شبكة صرف المياه المستعملة بحي البناء الذاتي ش02	2018	11998000.00	%100
تجديد شبكة صرف الصحي بحي البساتين و حي المستشفى مقابل المجلس الشعبي الولائي	2018	11993000.00	%100
تجديد بالوعات صرف الامطار على طول الطريق الوطني رقم 46	2018	11972000.00	%100
انجاز ما تبقى من شبكة صرف المياه المستعملة برؤوس العيون الجهة الجنوبية	2018	12000000.00	%100
تجديد شبكة صرف المياه المستعملة بحي الظل الجميل	2018	8000000.00	%100
تجديد شبكة صرف المياه المستعملة بحي البهاء- سطيحة - تعاونية سن الباء - مسعودي عطية	2018	7198000.00	%100
تجديد شبكة صرف المياه المستعملة بحي بن جرمة - تعاونية الشهداء	2018	6992000.00	%100
انجاز شبكة صرف المياه المستعملة بحي حاشي معمر – حي الأمل الشمالي ش2	2018	10981000.00	%100
إعادة تأهيل شبكة صرف المياه المستعملة لمركز التكوين مستخدمين الإدارة المحلية بالجلفة	2018	3193700.00	%100
تجديد شبكة الصرف المياه المستعملة بحي الضاية	2020	9978514.00	%100

المصدر : المصلحة التقنية بلدية الجلفة

التحليل :

- ✓ تم انجاز ما يزيد عن 80 عملية خلال عشر سنوات شملت تغيير و ترميم كافة شبكات التوريد المياه و شبكات الصرف الصحي داخل مدينة الجلفة
- ✓ تطلبت العمليات تكلفة مالية ضخمة صرفتها البلدية من اجل توفير مياه الشرب للمواطنين و ضمان نقائها من الملوثات كما وفرت شبكات الصرف الصحي و صرف مياه الأمطار لحماية السكان من أخطار الفيضانات

- ✓ شبكة المياه الصالحة للشرب لمدينة الجلفة تغطي كامل تراب المدينة من ناحية الكمية وكذلك الضغط ويتغذى السكان من خزانات متواجدة في مناطق مرتفعة وأخيرا زودت الشبكة بتموين من الجهة الجنوبية للبلدية لتضمن التغطية الشاملة للسكان
- ✓ شبكة الصرف الصحي لمدينة الجلفة من النظام الموحد وتتجه القناة الرئيسية من الجنوب نحو الشمال باتجاه مياه وادي ملاح لتصب في محطة التصفية والتي هي معطلة عن العمل منذ مدة طويلة وتتمثل القنوات الرئيسية في القناة المارة في الطريق الوطني رقم01 وهي بقطرّ ملم 1200وقناة رئيسية أخرى بقطر1200ملم موازية لوادي ملاح في الجهة الشرقية وطريق وبسعادة هو الأخر مجهز بقناة رئيسية بقطر 1200ملم

9 مشاريع الشباب و الثقافة :

يلزم على البلدية في مخططتها التنموية المساهمة في انجاز الهياكل القاعدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية و الثقافية و التسلية و تقديم المساعدات للهياكل المكلفة بالشباب و الرياضة والثقافة و نشر الفن والقراءة العمومية و التنشيط الثقافي و الحفاظ عليه ، نضرا للدور الذي تلعبه الرياضة في ملا وقت فراعهم لاسيما من هم في سن المراهقة بالإضافة لإبعادهم عن الآفات الاجتماعية ، فقد قامت بلدية الجلفة بإنشاء العديد من الملاعب و تهيئتها للاستعمال للشباب و مكاتب البلدية و مسارح و مراكز الثقافة كما هو مبين في **الجدول (3.9).**

الجدول (3.9): المشاريع التي قررت ضمن المخطط البلدي للتنمية " لبلدية الجلفة "منذ سنة 2010 حتى 2020

اسم العملية	سنة الانطلاق العملية	القيمة المالية للعملية	نسبة الانجاز %
تأهيل ملعب بحي 100 دار ش1	2011	29999000.00	/
تأهيل ملعب بحي 100 دار ش2	2012	44667000.00	/
انجاز ملعب بحي سليمان عميرات	03/04/2014	19928000.00	/
انجاز ملعب بحي الحدائق	03/04/2014	13318000.00	/
انجاز ملعب بقرية أولاد عبيد الله بجوار المجمع المدرسي الجديد	03/04/2014	14884000.00	/
دراسة انجاز و تهيئة ملاعب ببلدية الجلفة مع المتابعة	04/05/2015	35003000.00	/
تهيئة ملعب بن جرمة	20/04/2019	28352000.00	%100

المصدر : المصلحة التقنية بلدية الجلفة

التحليل :

- ✓ هذا النوع من المرافق يؤطر الشباب ويربطه بالمحيط إذا فلابد من برنامج واسع متكامل ومهيكل يتماشى مع التوسع العمراني وتجهيز مراكز الأحياء بالمرافق الثقافية اللازمة.
- ✓ المخطط يضمن توفيرا لمساحات المخصصة للعب والرياضة لجميع الفئات السكانية ولجميع أنواع الرياضة حيث قدرت المساحات بأنواعها مسبقا داخل العمليات المنجزة التي بلغت 07 خلال 10 سنوات كاملة.

10. الأهداف المحققة من خلال العمليات و المشاريع المسطرة ضمن مخططات بلدية الجلفة للتنمية مقارنتا مع توجيهات العامة لكل من المخطط الوطني للتهيئة الإقليم و المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم (مذكورين في الفصل التمهيدي) : يعتبر المخطط البلدي للتنمية أداة للتخطيط و تهيئة الإقليم على مستوى البلدي ويجسد في أهدافه التوجيهات العامة ل SRAT ; SNAT و استراتيجيات الدولة .

- خلق التوازن الإقليمي و تثبيت السكان لاسيما في المناطق المعزولة .
- الهدف الأساسي لمشاريع التجهيز العمومي هو التزويد بماء الشرب التطهير و الطرق و الشبكات و فك العزلة.
- تحسين المستوى المعيشي للمواطنين .
- التوزيع المتوازي للاستثمارات المحلية و الموارد .
- القضاء على الزحف الريفي و تشجيع الاستثمار المحلي لاسيما الفلاحة .
- الاستغلال الأمثل للطاقات و الموارد المحلية .
- تخفيف الضغط على المستوى المركزي و الولائي بتفويض صلاحيات للبلدية .
- مساهمة البلدية في وضع الخطة الاقتصادية و تطوير الاقتصاد .

تخدم هذه الأهداف التوجيهات الأساسية للمخطط الوطني والتي يمكن أن نذكر أهمها:

- الاستغلال العقلاني للفضاء الوطني وخاصة توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية.
- تثمين الموارد الطبيعية واستغلالها العقلاني.
- التوزيع الفضائي الملائم للمدن والتجمعات السكنية من خلال التحكم في نمو التجمعات السكنية وقيام
- بنية حضرية متوازنة، ودعم الأنشطة الاقتصادية المعدة حسب الأقاليم.
- حماية التراث الايكولوجي الوطني وتنميته.
- حماية التراث التاريخي والثقافي وترميمه وتثمينه.

أهم المشاكل و المعوقات لمخططات بلدية الجلفة للتنمية :

- مستوى المنتخبين المحليين و نقص الكفاءة اللازمة للتسيير.
- ضعف التاطير التقني و الدراسات : نقص الكوادر المؤهلة في البلديات حيث أن اغلب عمال البلديات أعوان تنفيذ 85% **[14]** .
- المشاكل داخل المجالس البلدية الشعبية المنتخبة : عدم التفاهم بين الأعضاء و تغليب المصالح الشخصية على المصلحة العامة.حيث تؤثر بصفة مباشرة على توزيع المشاريع و ترتيبها حسب الأولوية في البلدية .و تفضيل مناطق دون أخرى (أصحاب الولاء)**[15]**.
- نقص مصادر التمويل و الارتفاع المستمر في النفقات المختلفة .
- الصعوبات الجغرافية و طبيعة التضاريس.
- عدم التقيد في المشاريع بمخططات شغل الأراضي و مخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.

التوصيات المقترحة لبلدية الجلفة لتصحيح مسار التنمية :

- الرجوع إلى دراسات و تحضير مخططات التهيئة العمرانية و الاعتماد عليها في برمجة المشاريع و التنمية المحلية.
- تفعيل دور الرقابة المحلية بتشكيل لجان رقابة الميدانية على المستوى المحلي .
- الدعوة إلى الملتقيات جهوية و الوطنية لتبادل المعطيات و طرح المشاكل.
- إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات .
- إعفاء البلدية من مسؤولية تنفيذ المشاريع و اكتفاء بالإشراف و الاستماع لانشغالات المواطنين و تحويل كل مشروع إلى القطاع أو المديرية التابع لها مثل(مشاريع مدارس الابتدائية تحويلها لمديرية التربية).
- التقيد بمخطط شغل الأراضي و المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.

الخاتمة :

تظهر أهمية المشاريع (المذكورة أعلاه) من خلال ما ينعكس إيجابا على الإطار المعيشي و الثقافي للمواطنين و تحسين ظروف المعيشة، و عليه فإن المخطط البلدي للتنمية له دور فعال في تحقيق التنمية المحلية من خلال هذه المشاريع و التي تستقطب مبالغ هامة التي آمكن من خلالها الاهتمام بتلبية و تجسيد حاجيات المجتمع المحلي بشكل سريع.

الخاتمة العامة

تعتبر التنمية المحلية في جوهرها عملية تحقيق لذات الفرد المحلي ، ولن تكون كذلك إلا إذا كان هو أداتها و غايتها في نفس الوقت ، لقد كان الهدف الأساسي لدراستنا لهذا الموضوع يتمثل في معرفة دور التخطيط الإقليمي في التنمية المحلية باعتبارها أداة لتنشيط الاقتصاد على مستوى البلديات .

إن التنمية المحلية كنتيجة لابد أن تكون أولى خطواتها عبارة عن تخطيط ثم اتخاذ القرارات وذلك بالعودة للبلدية و للجماعات المحلية و الإقليمية و دورها في الربط بين التطلعات المواطنين وما يمكن انجازه على ارض الواقع وذلك يقوم على عدة عوامل اقتصادية و اجتماعية متعلقة بالبلدية المقصودة بشكل مباشر.

في حالتنا هي بلدية الجلفة المعروفة بحسب الإحصائيات بطاقة شبابية هائلة و مساحة شاسعة و موارد مالية ضخمة موجهة لها من طرف الدولة حيث تسعى الجهات المسئولة إلى تحقيق توازن جهوي و الإقليمي في مختلف المجالات لكن لاحظنا في البرامج و المشاريع المسطرة من سنة 2010 إلى غاية 2020 إهمال بعض القطاعات مثل قطاع التربية و إهمال تهيئة العديد من الشوارع الشعبية في المقابل يتم الحرص على التهيئة و الصيانة الدورية لبعض أحياء الفخمة و الشوارع (المقر الولائي وما جاوره).

في النهاية هذه الدراسة نستنتج انه لولا التخطيط الإقليمي بأشكاله لما كانت هناك تنمية محلية حقيقية وفعالة ولما استفاد أي إقليم من المشاريع التي تخصه دون غيرة ولا استطعنا أساسا تحديد احتياجاته ، و اثبت المخطط البلدي للتنمية أيضا انه الأداة التي لها فضل كبير في تحقق التوجيهات الأساسية لكل من المخطط الوطني و المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم وساهم في تحسين حياة المواطنين ولكن ليس بنسبة كبيرة فلازال يفتقر إلى كفاءة المخططين و الوسائل اللازمة لتحقيقه و الموارد المالية الكافية لتطبيقه .

الفهرس

العنوان	رقـــــــم الصفحة
مقدمة عامة	01
الفصل تمهيدي : مفاهيم عامة حول التخطيط الاقليمي و التنمية المحلية	
مقدمة الفصل التمهيدي	03
1. مفهوم التخطيط	03
2. مفهوم الاقليم.	03
3. مفهوم التخطيط الاقليمي	03
4. العلاقة بين التخطيط الاقليمي و التخطيط	03
5. أهم أشكال المخططات الإقليمية	03
1.5. المخطّط الوطني للتهيئة الإقليمية (SNAT)	04
2.5. المخطّط الجهوي للتهيئة الإقليمية (SRAT)	04
3.5. مخطّطات التهيئة المحلّية	04
مخطّط تهيئة الولاية (PAW)	04
مخطّط تهيئة البلدية (PAC)	05
4.5. المخطط التوجيهي للتهيئة الحضرية (PDAU)	05
5.5.مخطط شغل الأراضي (POS)	05
6. أهداف التخطيط الإقليمي	06
7. أنواع التخطيط الإقليمي	06
8. مراحل التخطيط الإقليمي	06
9. مفهوم التنمية	08
1.9.مؤشرات التنمية	08
2.9. مفهوم المحليـة	10
3.9.التنمية المحلية	10
4.9.أهداف التنمية المحلية	10
10. العلاقة بين التخطيط الإقليمي و التنمية المحلية	11
الخاتمة	11
الفصل الأول : عرض عام لمنطقة الدراسة بلدية الجلفة	
مقدمة الفصل الأول : عرض عام لمنطقة الدراسة بلدية الجلفة	12
1. عرض عام لولاية الجلفة	12
1.1. الموقع الجغرافي للولاية	12
2.1. التنظيم الإداري للولاية	12
2. المعطيات الطبيعية لولاية الجلفة	12

1.2. التضاريس	12
3. مناخ ولاية الجلفة	13
4. لمحة تاريخية عن بلدية الجلفة	14
2.4. الموقع الجغرافي للبلدية	14
3.4. الموقع الفلكي	15
4.4. الموقع الإداري	15
5. المعطيات الديموغرافية لبلدية الجلفة	17
1.5. دراسة النمو السكاني	17
2.5. توزيع سكان البلدية حسب التجمعات و المناطق	18
3.5. توزيع سكان الجلفة حسب العمر والجنس لسنة 2008	19
6. الدراسة الاقتصادية لبلدية الجلفة	20
1.6. التركيبة السكانية لبلدية الجلفة حسب النشاط الاقتصادي	20
2.6. توزيع السكان العاملين حسب فرع النشاط الاقتصادي	21
الفصل الثاني : ماهية البلدية ودورها في تعزيز التخطيط الإقليمي و التنمية المحلية	
مقدمة الفصل الثاني : ماهية البلدية ودورها في تعزيز التخطيط الإقليمي و التنمية المحلية	22
1. المواد القانونية المتعلقة بالبلدية	22
2. تعريف البلدية	24
3. فعالية الإطار البشري للبلدية	26
4. تشكيل المجالس المنتخبة	26
5. مخططات البلدية للتنمية	26
1.5. تعريف المخطط البلدي للتنمية	27
2.5. مراحل إعداد وتنفيذ المخطط البلدي للتنمية	27
3.5. أنواع المخطط البلدي للتنمية	30
4.5. أهداف المخطط البلدي للتنمية	30
الخاتمة	30
الفصل الثالث : مخططات التنمية لبلدية الجلفة	
مقدمة الفصل الثالث : مخططات التنمية لبلدية الجلفة	31
البرامج التنموية المحلية " بلدية الجلفة "	31
1. مشاريع التربية و التعليم	31
2. مشاريع السكنية	32
3. مشاريع الهياكل القاعدية	32
4. مشاريع التهيئة و التعمير + المباني الإدارية	33
5. مشاريع الطرق	34

6. مشاريع الإنارة العمومية	36
7. مشاريع الساحات والحدائق العمومية	38
8. مشاريع شبكة المياه (الصرف الصحي + توريد المياه الشرب)	39
9. مشاريع الشباب و الثقافة	44
10. الأهداف المحققة من خلال العمليات و المشاريع المسطرة ضمن مخططات البلدية للتنمية	44
أهم المشاكل و المعوقات لمخططات البلدية للتنمية	45
التوصيات المقترحة	45
الخاتمة	46
الخاتمة العامة	47

قائمة المراجع

[1] عبلة عبد الحميد بخاري . 2010 .دراسة حول التخطيط الإقليمي .صفحة 01-03-05

[2] دكتور مهندس نبيل الاشرف . التجارب العربية و الدولية في التخطيط الإقليمي . صفحة 05

[3] الإقليمي بين النظرية والتطبيق . مجلة كلية الآداب-العدد السادس .صفحة 255

[4] محمد عبد الشفيع عيسى . بحوث اقتصادية عربية. العددين 43-44 / صيف – خريف 2007 . صفحة 161

[5] طاهري أمباركة. العمري هدى. 2017. دور سياسة تهيئة الإقليم في التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية المدية (2000 م 2015 م) مذكرة الماستر. جامعة الجلفة كلية الحقوق والعلوم السياسية صفحة 17

[6] MONOGRAPHIE DE LA WILAYA DE DJELFA, Edition 2020

[7] مزوزي خليل. 2018 -2019. الآثار المحتملة للتوسعات العمرانية على تنمية المدينة دراسة حالة مدينة الجلفة . مذكرة ماستر , صفحة 28، 29

[8] KHERFANE Noureddine. 2013 /2014. Les outils de gestion de l'espace et la réalité du développement urbain non maitrisé "approche géomatique" (cas de la Ville de Djelfa)

[9] الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة /العدد37 /سنة 2011 م/ القانون رقم 10 - 11 المتعلق بالبلدية

[10] هارون مليكه . المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية . مقياس إدارة الجماعات المحلية . المحاضرة الحادية عشر :أشكال الجماعات المحلية في الجزائر

[11] غزيز محمد طاهر .2011 . آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر .مذكرة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق. الجزائر صفحة 11، 12

[12] سيعود زهرة . الإطار القانوني لمخطط البلدي للتنمية في الجزائر . بحوث. العدد 11. الجزائر. صفحة 06

[13] عبايدية سارة. المخطط البلدي للتنمية رهان لدعم التنمية المحلية قراءة في النصوص. تاريخ النشر 2019/06/18. مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية . جامعة العربي التبسي- تبسة - صفحة 116، 117

[14] بن شعيب نصر الدين. شريف مصطفى . الجماعات الإقليمية و مفارقات التنمية المحلية في الجزائر. مجلة الباحث . العدد 10 سنة 2012. الجزائر. ص 166.

[15] قدري فاتح .دراسة لمخطط البلدي للتنمية PCD . مايو 2019 . صفحة 14